

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٠٠**

الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد عوني	(مالي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن غوفانغ
	فرنسا	السيد ليفيت
	كندا	السيد هينبيكير
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

270900 270900 00-66112
0066112

افتتحت الجلسة الساعة ۱۵/۳۰.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قــرارات مجلــس الأمــن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقـا للتفـاهم الـذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس الســابقة، وفي حالـة عـدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد بيرنـارد كوشنير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيـس إدارة الأمــم المتحــدة المؤقتــة في كوســوفو، بجمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحادية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أرحب بالسيد كوشنير وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبـدأ مجلس الأمـن الآن نظـره في البنـد المـدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقـا للتفـاهم الـذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عـن إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، الوثيقة S/2000/878.

في هـذه الجلسـة، سيسـتمع مجلـس الأمـن إلى إحاطـة إعلامية من السيد بيرنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمـم المتحـدة المؤقتـة في كوســوفو، بجمهوريـة يوغسلافيا الاتحادية. أعطيه الكلمة.

السيد كوشنير (تكلم بالإنكليزية): أود أن أركـز في إحاطتي الإعلامية على ثلاثـة جوانـب. أولا، مـاذا فعلنـا حـتى الآن في كوسـوفو خـلال وجودنـا لفـترة ١٥ شـهرا، أي منـذ لحظة وصولنا إلى كوسوفو الـتي مزقتـها الحـرب؟ وثانيـا، أيـن نقف اليوم حيال أكبر تحد مباشـر يواجـهنا، ألا وهـو الإعـداد للانتخابـــات البلديـــة المزمـــع إجراؤهـــا في ٢٨ تشـــرين الأول/أكتوبـر وهـي أول انتخابـات ديمقراطيـة في كوسـوفو خلال جيل على الأقل؟ وثالثا، ما هي أكبر التحديات المقبلة وماذا تكون أولويات سياستنا بعد تلك الانتخابات؟

واسمحوا لي أن أبدأ بإيجاز شديد تقييـم العمـل الـذي اضطلعنـا بـه حـتى الآن منـذ وصـول بعثـة إدارة الأمـم المتحـدة المؤقتة في كوسوفو وقـوة كوسـوفو إلى كوسـوفو قبـل حـوالي ١٥ شـهرا لأني أعلـم أن الأعضـاء مضطلعـون علـى هـذه المسائل.

علـى الجبهـة السياسـية، تمكنـا مــن إشــراك ممثلـين سياسـيين مـن كـل الجماعـات في عملنـا. وأنشــأنا الهيكـل الإداري المشترك المؤقت في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

ولدينا في مجلس كوسوفو الانتقـالي ٣٦ عضـوا مـن جميع المجتمعات المحلية ومـن جميـع قطاعـات المجتمـع يناقشـون المسائل الحاسمة. فـهي مناقشـات حيويـة مثـيرة وهامـة للغايـة. والمناقشات صريحة جدا بين المجتمعات المحلية، وليـس بـين الإدارة المؤقتة والكوسوفيين.

وفي المجلس الإداري المؤقت، يعمـل أركـان البعثـة مـع القياديين من ممثلي ألبان كوسوفو ومـع السـيدة ترايكوفيتـش مـن المجلـس الصـربي الوطـني. وتجـري مناقشـة كـل لائحـة تنظيميـة لـلإدارة المؤقتـة هنـا قبـل أن اتخـذ شـخصيا القـرار النهائي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام.

وقد تم إنشاء جميع الأقسام الإدارية الـ ٢٠ المشتركة بين البعثة وكوسوفو وهـي تـؤدي الآن عملـها. ويوجـد علـى جــدول مرتباهمـا حــوالي ٠٠٠ ٦٠ كوســوفي مـــن جميـــع

المجتمعات المحلية؛ وسيرتفع ذلك العدد في آخر الأمر إلى حوالي ٠٠٠ ٦٥. وبعبارة أخرى، إن المجلس مسؤول عن جدول مرتبات ما بين ٠٠٠ ٦٠ و ٠٠٠ ٦٥ من موظفي الخدمة المدنية في كوسوفو.

وأعتقد أن هناك عددا من الإنجازات الأخرى في كوسوفو يعلم بها الأعضاء. فبمساعدة من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البعثة، تمكنا دون مشاكل كبيرة من إعادة ما يقرب من مليون لاجئ. وأرجو أن تلاحظوا أننا لم نتمكن من التعامل مع هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم مليون نسمة فحسب، ولكننا تمكنا أيضا من التعامل مع ٠٠٠ ١٠٠ نسمة إضافيين من العائدين، الذين رجعوا حديثا من ألمانيا وسويسرا وبلدان أوروبية أخرى بشكل رئيسي. وقد طلبت من تلك البلدان أن توقف عمليات العودة هذه، لأن فصل الشتاء مقبل علينا.

وبمساعدة من الأمم المتحدة، أنشأنا إدارة مدنية عاملة في جميع مجالات الحياة العامة في كل مكان في كوسوفو. ولكن ينبغي أن أقول إننا حصلنا على الموظفين اللازمين ببطء شديد، وإن كان هذا العمل يقترب الآن من الإنجاز.

وبمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أنشأنا القطاع الإعلامي وشرعنا في بذل جهد ذي قاعدة عريضة لبناء الديمقراطية. وسأتكلم أكثر عن عملية الانتخابات في موضع لاحق من بياني.

وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي، وضعنا الأساس لسوق اقتصادية عاملة. وتلك مسألة يسهل الحديث عنها، وتسهل إقامتها ولكن ليس من السهل تكييفها مع ظروف الحياة الحقيقية على الفور.

وبمساعدة من قوة كوسوفو قمنا بنزع سلاح جيش تحرير كوسوفو، وبمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شرعنا في بناء شرطة حقيقية في كوسوفو. ولدينا الآن أقل بقليل من ٠٠٠ ٢ من رجال شرطة كوسوفو؛ وهدفنا أن يكون لدينا حوالي ٠٠٠ ٤ من رجال الشرطة في كوسوفو بين الشهور الستة المقبلة وسنة واحدة.

وفي مثال آخر هام من أمثلة التعاون مع قوة كوسوفو، تسلمنا مؤخرا جدا إدارة مصهر الرصاص في مجمع تريبكا بزفيتشان للتصدي لحالة طارئة تتعلق بالصحة العامة، وفي ذات الوقت لوضع الأسس اللازمة لإدارة أصول كوسوفو وإنشاء قوة عمل متعددة الأعراق. وتم القيام بمجمل هذه العملية لمنفعة السكان المحليين من جميع المجتمعات المحلية. وقد تلقيت آخر الأرقام لاختبارات الدم التي أجريت للعمال والأطفال والنساء الحوامل في زفيتشان؛ وصدقوني، لقد كانت تلك الحالة بالفعل حالة صحية طارئة. وقد بدأ العمال الصرب مرة أخرى بالعمل في مصهر زفيتشان.

والمثال الأخير الذي أقدمه عن التعاون بين جميع أركان بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو هو كفالة الأمن في اليوم الحاسم لانتخابات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأحد الماضي، بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، على الرغم من قولي إني كنت أتمنى لو أن ذلك التعاون كان أقوى وأكثر وحدة.

والحالة بالطبع لم تحفل بإنجازات ونجاحات فقط. ونحن في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهنا في مجلس الأمن، وأيضا في المجتمع الدولي، علينا أن نتحلى بالصراحة مع أنفسنا. فثمة خطأ رئيسي تمثل في أننا، غالبا، نحاول تنفيذ برامج سياسية ''مثالية'' وإن كانت غير واقعية، بدلا من أن نأخذ ظروف الصراع القائمة في الاعتبار. ولكن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو ليستا بعثة لما بعد الصراع؛ بل بعثة في فترة صراع منخفض الشدة. وعلينا أن نعي أن غياب الحرب لا يعني أن

منطقة عمل البعثة قد دخلت بالفعل في حالة ما بعد الصراع.

واسمحوا لي أن أضرب لكم بعض الأمثلة. على الصعيد الاقتصادي، كان من الخطأ أن نحاول تطوير اقتصاد سوقي خالص، مع إغفال الاحتياجات الاجتماعية الأساسية الملحة، مثل المأوى، والسكن، والخدمات الأساسية، والعمالة الاجتماعية. وفي مجال التعليم، كان من الخطأ الإصرار في البداية على مدارس متعددة الطوائف، الأمر الذي يمنع، في الواقع، أطفال الأقليات من تلقي أي تعليم على الإطلاق. وفيما يتعلق بالعدالة، حاولنا بناء جهاز قضائي محلي وفشلنا في استقدام قضاة ومدعين عامين دوليين، الأمر الذي كان ضروريا. وثمة حاجة لإعطاء الممثل الخاص سلطات خاصة لإنشاء النظام القضائي المناسب. وفي مجال وسائط الإعلام حاولنا إنشاء نظم ذاتية التنظيم، بينما لم يكن من الممكن تجنب الحاجة لاتخاذ قرارات قوية. فعندما تنشر إحدى صحف كوسوفو اسم أحد المشتبه فيهم، فلا يمكنك أن تقبل ذلك، لأن هذا المتهم المزعوم سوف يُقتل.

وأعتقد أننا قمنا بإصلاح هذا النهج الآن. وعليك أن تنجز أمرين في نفس الوقت: تلبية الاحتياجات الملحة وإرساء الأسس لحلول مستدامة طويلة الأجل. وكانت أكبر مشكلة واجهتنا، بطبيعة الحال، وضع أعضاء الجاليات غير الألبانية. ولا يزال الصرب والروما، بصورة خاصة، يستبعدون غالبا من أنشطة الحياة اليومية، وما زالوا يواجهون مخاطر أمنية شخصية كبيرة. وقد حاولنا أن نتصدى لهذا الوضع المؤسف حقا، من خلال عدد كبير من المبادرات، مثل أجندة التعايش، التي تشمل برامج مساعدة خاصة للصرب، وإنشاء مكاتب محلية متخصصة تعنى بهم. وقد حضرت مراسم افتتاح عدد من هذه المكاتب في الآونة الأخيرة. وتعمل هذه المكاتب على تسهيل الوصول إلى الخدمات بالنسبة لأعضاء الأقليات وتوفير مزيد من الحماية لهم.

ثمة مشكلة رئيسية أخرى لا تزال سيئة جدا تتعلق بمصير الأشخاص المفقودين والمحتجزين. وأود أن أعتذر عن إزعاج المجلس بهذه المشكلة. وإن كنت قد أثرت هذه المسألة مرارا وتكرارا هنا بالفعل. ويسعدني أن يكون مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد عين مبعوثا خاصا لمعالجة هذه المسألة، وإن كنت أخشى أنه لن يتحقق الكثير بالنسبة لمصير ألبان كوسوفو المفقودين والسجناء، ما لم يضغط المجتمع الدولي بقوة على بلغراد للعدول عن موقفها المتصلب حتى الآن. وفي هذه اللحظة، يلتزم ٦٨ سجينا أفرج عنهم حديثا من السجون الصربية، إضرابا عن الطعام في كوسوفو تضامنا مع زملائهم الذين لا يزالون في السجون. وقد ذكر هؤلاء أنهم عُذبوا أثناء احتجازهم. ويساورني بالغ القلق حيال بقية السجناء المحتجزين في صربيا منذ ١٧ شهرا، والذين ربما نسيهم العالم الآن إبان هذه الفترة من التوترات السياسية داخل صربيا نفسها.

أنتقل الآن إلى النقطة الثانية: الاستعدادات لانتخابات ٢٨تشرين الأول/أكتوبر. لقد عملنا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طوال ١٤ شهرا في الإعداد لأفضل انتخابات ممكنة. وأود أن أتناول ثلاثة مجالات: الاستعدادات الفنية، والحملة الانتخابية الجارية حاليا بما في ذلك، بطبيعة الحال، العنف السياسي وعدم مشاركة الصرب في العملية الانتخابية.

اضطلعت الإدارة المدنية وبناء المؤسسات العنصران الثاني والثالث من العناصر الأربعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعملية تسجيل الناخبين المؤهلين. وإنني على اقتناع بأننا سنتمكن من الحصول على قائمة كاملة ودقيقة ونهائية للناخبين، على أن تكون جاهزة لانتخابات

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونظرا لجسامة هذه المهمة، والبيانات المحدودة للغاية لبدء هذه العملية، فضلا عن سياسة عدم التعاون التي تنتهجها بلغراد، كانت هذه العملية شديدة التعقيد، ولكنني على اقتناع بأننا سيكون لدينا أساس راسخ للانتخابات. وقد بلغ عدد الناخبين المتقدمين لتسجيل أسمائهم مليون شخص تقريبا. وإلى جانب ذلك، شهدنا عملية نشيطة للغاية لتسجيل المرشحين، حيث تقدم أكثر من ٥ ٠٠٠ مرشح ينتمون إلى ١٩ حزبا وائتلافين وثلاث مبادرات أهلية و ١٥ مرشحا مستقلا.

وقد بدأت الحملة الانتخابية يوم ١٣ أيلول/سبتمبر. وتمضي الحملة على ما يرام حتى الآن، ولم تتخللها أي حوادث كبيرة. ولم نكن نتوقع ذلك. ففي آب/أغسطس، شهدنا تصعيدا كبيرا للعنف السياسي الموجه أساسا لأعضاء عصبة كوسوفو الديمقراطية. وفي جهد منسق آخر، قامت بعثة الإدارة المؤقتة، والشرطة التابعة للبعثة، وقوة كوسوفو، بإنشاء آلية للتصدي لهذا النوع من العنف، تقدم، في جملة أمور، تدابير حماية خاصة لمجموعة كبيرة من المرشحين. ويسعدني أن أبلغكم، بأنه منذ إنشاء هذه الآلية وبدء الحملة السياسية، تراجع العنف السياسي بدرجة كبيرة. وإذا رغب الأعضاء فإنني على استعداد لتوزيع جداول إحصائية تقوم على أساس الأرقام التي تم جمعها منذ بدء مهمتنا.

ولكن، بطبيعة الحال، لا يزال العنف يشكل مشكلة بالغة الصعوبة بصورة يومية في كوسوفو. وبطبيعة الحال، ستستمر الحملة الانتخابية لأربعة أسابيع أخرى. وسيتعين علينا أن نظل في حالة يقظة شديدة وأن نملك القدرة على الاستجابة بسرعة إزاء أي مشكلة. وأعتقد أنه سيكون من الإنصاف أن نقرر أنه، سواء من وجهة النظر الفنية، أو من حيث نظافة الحملة الانتخابية وهدوئها، فإن جميع العناصر اللازمة قد توافرت لإجراء انتخابات ناجحة يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأرجو أن نتمكن من ذلك.

وفي هذا الصدد، كيف يمكن أن نحكم على العنصر الثالث: عدم مشاركة أعضاء أقلية صرب كوسوفو في هذه الانتخابات؟ إنني بطبيعة الحال، أحترم قرار المجلس الوطني الصربي. وأحترم الحجج التي يدفعون بها. صحيح أن الوضع الأمني بالإضافة إلى ذلك العدد المحدود من الصرب العائدين، قد يجعل من الصعوبة بالنسبة لهم أن يشاركوا في العملية الانتخابية. غير أنني أعتقد أنه قرار خاطئ وغلطة سياسية. فهذه الانتخابات ستكون الأولى فحسب في سلسلة طويلة من الانتخابات. ولن يتضرروا على الإطلاق من جراء المشاركة فيها، سواء على الجانب الألباني أو الصربي. وإننا نبذل قصارى جهدنا لمعالجة مشاكل الصرب. وعلى سبيل المثال، تعمل قوة كوسوفو والشرطة التابعة لبعثة الإدارة المؤقتة، يوميا من أجل تحسين الوضع الأمني لكافة أعضاء الأقليات. وبالتعاون مع الأسقف أرتميج، شكلنا لجنة مشتركة لتسهيل عودة الصرب النازحين إلى ديارهم في كوسوفو.

أختتم كلمتي بالإعراب عن سعادتي لأن صرب كوسوفو على استعداد للمشاركة في الهياكل المحلية المنتخبة، وأن الألبان قبلوا هذه العملية بالفعل. وفي نهاية المطاف، ستكون هناك جمعيات بلدية تمثيلية تضم مشاركين من كافة الجاليات الوطنية. وقد تستغرق هذه المسألة بعض الوقت، ولكننا عقدنا العزم على تعزيز التعايش بما يرسي أسس المصالحة في نهاية المطاف. وستكون أول انتخابات ديمقراطية خطوة هامة للغاية في هذه العملية.

وأود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى النقطة الثالثة. فماذا ينتظرنا؟ وإلى أين نسير؟ وماذا يحدث في كوسوفو بعد الانتخابات البلدية؟ وكيف نتبصر الطريق أمامنا؟ وأنا أرى عدة مشاكل وحلول:

وفي مقدمتـها أنــه سـيتعين علينــا أن ننفــذ النتــائج الانتخابية في البلديات. وعلينا أن نحـول نتـائج الانتخابـات البلديـة إلى واقـع، وقـد لا يكـون ذلـك سـهلا. ونرجــو أن يحدث كـل شـيء في هـدوء وعلى نحو صحيح. ونعـرف أن كـل مرشـح قـد وقـع تعـهدا يعـد بمقتضـاه ألا يحـترم نتـائج الانتخابات فحسب بل وكـل مسؤوليات الحكـم الديمقراطي في المدن المعنية. والتقليد الديمقراطي في كوسـوفو، الموجـود منذ زمن بعيد، قد غاب لعدة سنوات.

ولكـني أرى أن أهـل كوسـوفو مسـتعدون فعـلا بـل ويتطلعون إلى إقامة ديمقراطية حقـه. وباسـم الأمـم المتحـدة وبعثة الأمـم المتحـدة المؤقتـة في كوسـوفو، جبـت المقاطعـات لشرح موقف بعثة الأمم المتحدة. وأطلقت عليها اسم ''حملة الامتداد''. وتحدثت مع آلاف مؤلفة من البشر في كـل مدينـة ممن أتوا ليسمعوا عن موقفنا وليوجهوا الأسئلة.

والانطباع العام الذي يمكن أن أحدثكم عنه والـذي اعتبره انطباعا صحيحا هو أن الناخبين والمرشـحين يتوقـون جميعا إلى أن تجرى انتخابات ديمقراطية. وهـم على اسـتعداد للحكم الديمقراطي في البلديات وفي غيرها.

ولكـن ذلـك لا يكفـي. بـل إنـه حـتى لـو حـدث وأرجو أن يحدث، فقد قيل إن هذه المهمـة ستكون مستحيلة وحتى لو أصبحت بقدر طفيف فسأكون أول من يسـعد بذلـك فذلـك لا يكفـي. فـالغموض في قـرار مجلـس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظـل باقيـا. وعلينـا أن نفسـر مـا جـاء في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أي السبب الفعلي لوجوده: الحكـم الذاتي والاستقلال الموضوعي.

ونحن نرجو أن تؤدي تلك السلطات البلدية عملـها وفي ذهنـها تلـك المبــادئ، أي الحكــم الــذاتي والاســتقلال الموضوعي. ولهذا الغرض لا بـد أن يراعـى أن تفضـي تلـك الانتخابات إلى إيجاد توازن جديـد بـين العنـاصر الإداريـة الـتي أرسيت علـى مـدى ١٥ شـهرا. وسـتظهر بعـض الأحـزاب بمظهر القوة أكثر من غيرهـا. فـلا بـد أن يؤخـذ هـذا أيضـا في الاعتبار. وسوف أقدم مقترحات وفق هذا النهج.

ولـذا كنـت أقترح على أهـل كوسـوفو الذيـن كنـت ألتقي بهـم في كـل هـذه البلديات الثلاثين في كوسوفو إقامـة تحالف وكان يسمى عقدا فيما سبق. والتحالف هو أن تجري الانتخابات البلدية بطريقة سليمة وديمقراطية وهادئة ثم تجـرى مناقشـة فيمـا بعـد للاسـتقلال الموضوعـي. فلتـأخذوا بالمصـير البلـدي في أيديكــم بطريقـة ديمقراطيـة وسـليمة، عـن طريـق التصويـت، وبعدهـا نسـتطيع عقد مناقشـات أخـرى. وبوسـع البعثة وأمنـاء كوسـوفو أن يجـدوا أفضـل طريقـة للاضطـلاع بمسؤولية أكبر، لأن المسؤولية الأكـبر هـي المطلوبـة. وتمنـح المســؤولية الأكــبر لإدارة تكــون حينــها أقــرب إلى أهــل كوسوفو.

وثمة بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيـد مـن الإيضـاح. فأنـا أدعوهـم إلى التقليـل مـن العنـف العرقـي. فتمنـح الحريـة للصـرب في الخـروج مــن مواقعــهم المحـاصرة ولا أسميــها حــاراقم وإن كــانت تشــبهها كثـيرا. ولا أقــول إن علــى السلطات السياسية التي وقعت على إقرارات، بل وعلى أهـل كوسـوفو أنفسـهم أن يوافقـوا علـى السـماح بـأن يصبـح الصـرب مواطنـين كـاملي المواطنة في كوسـوفو الـتي يعيشـون فيها.

ومما شجعني في هذا السياق وقد تحدثت إليكم عن ذلك، وبوسعكم أن تنظروا إلى الأرقام التحسن الـذي طـرأ علـى مسـتوى ارتكـاب العنـف، وخاصـة منـذ بدايـة الحملـة. فالواجب أن تتمتع المجتمعات كلها بحقوق متماثلة. وهذا غير الواقـع الآن. ويقـول البعـض إن إنجـاز ذلـك يسـتغرق جيـلا كـاملا، وأنـا أعلـم ذلـك. ولكـني أظـن أن درجـة النضـج

السياسي في كوسوفو توحي بأن ذلك يمكن أن يتم في أسرع من ذلك.

وعلينا ثانيا أن نطور المسار الاقتصادي. وهذه مهمة كبيرة للغاية. فهي ليست الخصخصة البالغة التقنية والنظرية إذا نظرنا إلى الواقع ولكن لا بد من شيء من افتتاح المشاريع. ففي يوغوسلافيا السابقة كانت هناك ملكية عامة للدولة وملكية تعاونية مملوكة للدولة، وما إلى ذلك. فعلينا أن نعمل من أجل إعطاء المستثمرين الثقة وتطوير الاقتصاد. فنحن لا نزال نعتمد بشكل كبير على المانحين، والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، الذي أبدى لنا سخاء كبيرا.

وأخيرا فعلينا بالتأكيد أن نضع ثقتنا في أهل كوسوفو، مهما كانت الصعوبات، ومهما بدا من بقايا الكراهية، ورغم إرهاقنا، حتى مع الاكتئاب الذي نشعر به كل مساء حين نرى أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. ومع هذا، لا بد أن يضطلع أهل كوسوفو بالمسؤولية. ولا يوجد حل ديمقراطي في كوسوفو دون المرور بمرحلة تسليم الإدارة إلى أهل كوسوفو مع الديمقراطية أيضا.

وإن لم يحدث ذلك وثمة بعض الدلائل الأليمة التي تبين لنا أننا قد لا نحقق غايتنا أقول إن لم يحدث ذلك فإن التواجد الدولي، وخاصة التواجد العسكري، قد يتحول إلى قوات احتلال، وهذا هو السبب في أن علينا، في رأيي، أن نخرج بأنفسنا من هذه الحالة غير المضمونة بأسرع ما يمكن حتى يوفر لأهل كوسوفو موضع رؤية لشكل مستقبلهم، ومستقبل أبنائهم.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيادة الرئيس على عقد جلسة الإحاطة هذه. وأشكركم، سيادة الأمين العام على إبدائكم بحضوركم هنا اليوم، ما تولونه من أهمية لهذه القضية ولتأييدكم وتأييدنا جميعا لبرنارد كوتشنر.

ويشرفني كثيرا أن أرحب مجددا بصديقي الصدوق، برنارد كوتشنر، في مجلس الأمن والاستماع إلى تقريره، ومرة أخرى كما قلت مرارا من قبل، فإنني أعتقد أن المرء لن يجد خيرا منه لوظيفته. فقد أداها بمزيج من الإبداع والحسم. فأحترم ولايته. وهو يحمي أو يسعى إلى حماية مصالح أهل كوسوفو في ظروف بالغة الصعوبة. وبلدي يؤيده تأييدا كاملا.

ولقد استمعنا باهتمام لما قاله، ونحن نؤيد ما فعله. ونقترح بشدة أن يتاح لكل أهل كوسوفو القيام بحملة خالية من التخويف في انتخابات الشهر المقبل. فهذا انتخاب بالغ الأهمية في كوسوفو. وسيكون حدا فاصلا تاريخيا بالنسبة لسكان كوسوفو من الألبان وللأغلبية الصربية في كوسوفو، فتكون فرصة لأخذ مصيرهم في أيديهم في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولكن في كلامي عن الانتخابات، اسمحوا لي أن أنتقل بإيجاز إلى الأحداث المأساوية التي تقع الآن في يوغوسلافيا. فنحن وسط فترة ذات أهمية تاريخية هائلة في يوغوسلافيا. لقد صوت الناس بصورة لا لبس فيها لصالح مستقبل ديمقراطي، والعالم ينصت ويراقب حتى ونحن نتكلم.

وإنني أشيد بكم، أيها الأمين العام، على البيان الذي أدليتم به هذا الصباح، وأود أيضا أن أقتبس من كلام الرئيس كلينتون الذي قال في وقت مبكر من هذا الصباح ما يلي:

”وما ينبغي لأوروبا والولايات المتحدة القيام به هو دعم إرادة أفراد الشعب الصربي المعرب عنها، ويبدو بالتأكيد من بعد أنهم حصلوا على انتخابات حرة وأن البعض يحاولون انتزاعها منهم. ولكنني أعتقد أن أي شيء يقوم به ينبغي أن يتفق مع رغبات أغلبية الشعب هناك“.

لقد اتخذ نظام بلغراد كل خطوة لمنع إجراء انتخابات نزيهة. فحاول تزييف الانتخابات وتشويه النتائج. وخلص الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مفادها أن الانتخابات شوهت بمخالفات واسعة النطاق. وقام الرئيس ميلوسيفيتش حتى بمحاولة التلاعب بالأصوات في كوسوفو، كما فعل من قبل.

وفي هذا السياق، أريد أن أثني مرة أخرى على برنارد كوشنر وزملائه في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وكذلك على قوات معاهدة حلف شمال الأطلسي والقوات الأخرى في قوة كوسوفو من أجل الأعمال الهامة الاستثنائية التي أنجزوها يوم الأحد الماضي لمنع الوصول إلى نتيجة في كوسوفو كان يمكن أن تؤدي إلى نتيجة زائفة في بقية أنحاء يوغوسلافيا. ولا يمكنني القول كم كان هاما ظهور برنارد كوشنر مبكرا، مبينا للعالم وجود حد نظري ورياضي مطلق لعدد الأشخاص الذين اقترعوا في كوسوفو. وإنني أشيد بكم، يا سيد كوشنر، على المساهمة الهامة بصورة استثنائية لإظهار الإرادة الحرة للشعب اليوغوسلافي وهي مساهمة قدمتموها ضمن إطار مسؤولياتكم كممثل خاص للأمين العام.

واسمحوا لي، مرة أخرى، أن أكون واضحا: إننا في لحظة تاريخية بالنسبة لمصير منطقة البلقان. ويبدو التصويت فوزا ساحقا لصالح التغيير والديمقراطية وأوروبا. وحتى الحكومة اليوغوسلافية مرغمة الآن على الموافقة على أن ميلوسيفيتش نال أصواتا تقل عن أصوات خصمه. وبحساباته، التي لا يقبلها أي شخص آخر في العالم، حل بعد منافسه بثماني نقاط على الأقل. وتعد الدعوة إلى إجراء جولة ثانية محاولة واضحة لإلغاء الإرادة التي أعرب عنها الشعب اليوغوسلافي.

وتوضح الأدلة الموثوق بها أن المعارضة في طريقها قطعا إلى تحقيق انتصار هائل. وتستند استنتاجات المعارضة إلى البيانات الرسمية التي جمعت في جميع أماكن الانتخابات حيث فرزت الأصوات بالفعل بحضور جميع الأطراف. وهذا يتعارض تعارضا صارخا مع النتائج الأولية التي أعلنها النظام، والتي لم يقدم عنها أية أدلة داعمة موثوق بها. وهكذا فإن المعارضة على حق عندما تقول إنه لا ضرورة لجولة ثانية.

ودعونا في مجلس الأمن، وفي هذه القاعة التاريخية، وفي أهم هيئة دولية لصنع السلام وحفظ السلام، ألا تكون لدينا أية أوهام عما يجري. فنحن في هذه القاعة وفي أماكن أخرى قد تعاملنا مباشرة مع السياسات الفاشلة لنظام بلغراد في البوسنة وكوسوفو وكرواتيا. لقد رأينا إهمال الرئيس ميلوسيفيتش للناخبين في عام ١٩٩٦، ولكننا نعتقد أن الوقت أخذ ينفد. لقد أوضح الناخبون الشجعان في صربيا الآن أنهم يرغبون، بتصميم منهم في إنهاء العزلة الدولية المفروضة على يوغوسلافيا، وإعادة بناء اقتصادها المفكك وتشكيل حكومة لا يخشاها شعبها ولا تخشاه.

وماذا عن المجتمع الدولي؟ إنه سوف يضطلع بدور هام في دعم الحكم الديمقراطي في يوغوسلافيا، ويمكنه، بل وينبغي له أن يقوم بذلك. ومن الواضح أنه عندما وإذا وأعتقد أن اللفظة الصحيحة هنا هي "عندما" تنصب في بلغراد حكومة مختارة بصورة ديمقراطية، فإنها لن تتفق مع كل مواقف العالم الخارجي، كما أن العالم الخارجي، بما فيه الولايات المتحدة، لن تتفق مع كل المواقف التي تتخذها. ولكن هذه هي طبيعة التبادل الحر بين الدول المستقلة. وإذا هبت رياح التغيير حقا، فإن حكومة بلغراد، الملتزمة باحترام إرادة شعبها، سوف تأخذ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي وفي الأمم المتحدة على ما أعتقد.

وسوف نكون نحن في الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ الخطوات مع أصدقائنا وحلفائنا لرفع العقوبات القائمة بمجرد تولي حكومة ديمقراطية السلطة. وسنرحب بتقدمها للعضوية في الأمم المتحدة، طبقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. وسوف تصبح يوغوسلافيا مساهمة وشريكة في الجهود الإقليمية لتعزيز وبناء المؤسسات الديمقراطية للسوق الحرة.

وهذه تطورات نأمل فيها أملا كبيرا. وكما قلت في البداية، وأؤكد، فإننا في لحظة فاصلة من تاريخ البلقان. لقد استطاع شعب يوغوسلافيا الفخور أن يظهر في النهاية ما يريده. ولقد حان الوقت للاستماع إلى صوته.

وختاما، اسمحوا لي أن أشكر السيد كوشنر مرة أخرى على جهوده المضنية، وطاقاته الجبارة، والتزامه في وجه الصعوبات الاستثنائية المادية والبيروقراطية، والسياسية وتضحياته الشخصية لصالح قضية السلام في كوسوفو وكذلك على مساهمته في إجراء الانتخابات الهامة للغاية في البلقان، وفي رأيي، في فترة ما بعد الحرب الباردة بكاملها، إن لم يكن في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كلها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): ترحب بنغلاديش اليوم ترحيبا حارا بالسيد كوشنر ليقدم إلينا تقريره في المجلس. لقد استمعنا بانتباه كبير إلى بيانه الهام. وتثلج قلوبنا إنجازات بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو والتطورات الإيجابية في كوسوفو، ولكننا نشعر في الوقت ذاته بأن وتيرة العودة إلى الوضع الطبيعي تحتاج إلى تعجيل. لقد قطعت البعثة شوطا طويلا ضد كثير من العقبات في الأشهر الستة منذ زيارة بعثة مجلس الأمن لكوسوفو حيث أتيحت لنا الفرصة لنرى مباشرة ضخامة القضايا وتعقيداتها.

وسأتناول اليوم النقاط التالية بشأن تقرير الأمين العام (S/2000/878) وعرض السيد كوشنر.

أولا، بشأن الانتخابات، نرحب بالخطوات التي اتخذها السيد كوشنر لإجراء الانتخابات البلدية في كوسوفو بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وستكون هذه الانتخابات الخطوة الرئيسية الأولى نحو تنمية الديمقراطية. ويُعد الإتمام في حينه لعملية التسجيل المدني، ولا سيما تسجيل أبناء المجتمع الألباني العرقي، خطوة كبيرة إلى الأمام. بيد أننا نأسف لأن الأغلبية الساحقة من صرب كوسوفو وبعض مجتمعات الأقليات الأخرى لم تتمكن من المشاركة في التسجيل نظرا للترهيب الذي واجهته من العناصر المتشددة. ونحن نؤكد أهمية المشاركة الكاملة من الجميع في الإدارة المحلية من أجل استعادة السلام الفعال.

وثانيا، فيما يتعلق بمشاركة الصرب المعتدلين، نرحب أيضا بالمشاركة منذ حزيران/يونيه في المجلس الإداري المؤقت ومجلس كوسوفو الانتقالي التابع للمجلس الوطني الصربي بقيادة الأسقف ارتيجي. وهذا نجاح للبعثة في جهودها التي تستهدف إدماج مجتمعات الأقليات في بناء الديمقراطية في كوسوفو. ويحدونا الأمل في أن يتبع الآخرون هذا التوجه ويعملوا سوية من أجل إحلال السلام.

وثالثا، وفيما يتصل بحالة الأمن، فقد شهدت كوسوفو في الأشهر الأخيرة فورات متفرقة من العنف بوازع سياسي. وهناك احتمال أن تزيد تلك الأحداث في الفترة السابقة على إجراء الانتخابات. ويتعين بذل جهود كبيرة، بما في ذلك إعادة تخصيص الموارد لوضع حد لاحتمال وقوع أية حوادث قد تعطل عملية الانتخابات. ونشجع الأولوية العليا المولاة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

فيما يتصل بردع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات وإنفاذ مدونة السلوك الخاصة بالانتخابات. ونشعر بالانزعاج إزاء استمرار حوادث العنف المدني والقلاقل في أجزاء مختلفة من كوسوفو، بما في ذلك ميتروفيتشا. ويتعين على قادة كوسوفو أن يعملوا ما هو أكثر من ذلك لوضع نهاية لدورة العنف. ونطلب من جميع الكوسوفيين، بغض النظر عن أصولهم العرقية، أن يتحدوا ضد أولئك الذين يعرقلون عملية السلام ويشكلون تهديدا لبناء مستقبل آمن وديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو. ونشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على استمرار جهودها الهادفة إلى تحسين حالة الأمن، وإقرار حكم القانون وعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ورابعا، لم يعمل الجهاز القضائي في كوسوفو منذ فترة طويلة، مما يعزى بصورة أساسية إلى الافتقار إلى القضاة. ونحن نرحب بتعيين ١٣٦ قاضيا ممارسا ومدعيا عاما إضافيا في الشهر الماضي و ٣٠٩ قضاة غير ممارسين في محاكم بمختلف المناطق في كوسوفو، وبذلك وصل عدد القضاة إلى عدد قريب من المستوى المستهدف. ونلاحظ في التقرير أن إعادة إنفاذ النظام القضائي قد أسفرت عن رفع مستويات النشاط من أجل إقرار العدالة. وإذا ما اقترن ذلك بتحسين النظام الجنائي، فإن من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في إقرار حكم القانون.

وخامسا، لقد أشرنا إلى مشكلة المفقودين والمحتجزين، عدة مرات في المجلس، التي لا تزال تشكل مصدرا رئيسيا للقلق بين مختلف الأقليات العرقية. ومن شأن استمرار هذا الوضع أن يسفر عن نتائج عكسية لمحاولات تحقيق الاتساق بين الأعراق. ولقد أبرزنا مدى ملاءمة تعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالمفقودين والمحتجزين. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بتعيين المفوضة السامية لحقوق الإنسان للسفير هنريك أمنيوس مبعوثا خاصا لها معنيا بالأشخاص المحرومين من الحرية، بمن فيهم السجناء والمحتجزون والمفقودون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونأمل في أن يسهم دوره بدرجة كبيرة في التعرف على مصير زهاء ٥٠٠ ٣ من الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين ومحتجزين.

وفي الختام، أود أن ألاحظ أن استعادة السلام في منطقة كانت بؤرة حارة للصراع والعنف بين الأعراق، مهمة بالغة التعقيد. ويدل التقدم المحرز والملموس حتى الآن على أن الجهود المبذولة تمضي على المسار الصحيح. وأشيد بخاصة بالجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها السيد كوشنر لقيادة محاولات الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق الديمقراطية وإرساء السلام وتحقيق الأمن في كوسوفو. وأثني على أدائه بصبر ومثابرة وظيفة صعبة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): العرض المفصل الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام، والمكمل لتقرير الأمين العام يظهر مدى حجم المهمة التي نفذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في جميع المجالات منذ صيف عام ١٩٩٩. وقدم السيد برنارد كوشنر أيضا وصفا دقيقا للغاية بشأن التدابير والإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قبل شهر من إجراء الانتخابات البلدية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لتهيئة الأوضاع الضرورية من أجل تطور تلك المرحلة الهامة على النحو الصحيح.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها، ما برح عملها الذي يسير على نحو ثابت ومنهجي يؤدي إلى نتائج طيبة. ويثني وفدي بحرارة عليها وعلى السيد برنارد كوشنر وفريقه بكامله. لقد كافحت بعثة الأمم المتحدة بلا كلل، لا سيما ضد أعمال العنف الإثني، والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان؛ والحيل غير

المقبولـة الـتي يحيكـها المتطرفـون لتأخـير المصالحـة الضروريـة داخـل المجتمـع الكوسـوفي. لقـد نـدد الاتحـاد الأوروبي بهـم بوضـوح. ولكـن بفضـل جهـود الأمـم المتحـدة والحـوار الـذي أجراه الممثل الخاص مع قـادة المجتمعـات المحليـة، فضـلا عـن المبادرات التقاربية العديـدة الـتي استهلت في أرجـاء المقاطعـة، بدأ جدار الشك في الانهيار.

والدليل على ذلـك، عـودة ممثلي المجتمـع الصـربي إلى الهياكل الإدارية المختلطة على إثر توقيـع الاتفـاق بـين السـيد كوشنر والأسقف أرتميي بشـأن أمـن السـكان الصـرب. وثمـة دليل آخر وهو اعتماد إعلان إيرلاي ودعـم السـلطات المؤقتـة بالإجماع. "ميثاق مجتمع كوسوفو" الذي يبشر أيضا بالخير. وهكذا بدأ الصبر والإصرار يؤتيان ثمارهما ببطء.

وأؤكد هنا، في هذه القاعة، حيث لا تتوفـر لنـا أنبـاء حسنة تستوجب الاحتفـال كـل يـوم، علـى أن النجـاح الـذي أحرزه فريق الأمم المتحدة في كوسـوفو، يعـد مثـالا حسـنا لمـا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به.

لقـد اقتضـت الضـرورة القيـام بأعمـال منهجيـة علـى مدى ما يزيد على أكثر مـن عـام. لقـد تعـين إعـادة بنـاء كـل شيء في كـل قطـاع حـتى بدايـة مـن نقطـة المنطلـق. وبـدء بتشـغيل الإدارات مـرة أخـرى. وتم تدريـب الأشـخاص، وتقررت مصادر التمويل. وكتب النجاح للأنشطة الإنسانية الـتي اضطلعـت بهـا بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسوفو. ويحتل التعمير والتنمية الآن مكانـة عاليـة في الخطـة الوطنية. ويقوم الاتحاد الأوروبي، وهو مانح الأموال الرئيسـي إلى حد كبير إلى كوسوفو ومنطقـة البلقـان، بـدور ضـروري. وبلغـت مسـاهمته الإجماليـة في كوسـوفو في عـامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ زهـاء ٨ بلايين يورو، أي زهـاء ٧ بلايـين دولار. ولقـد قـدم مؤخـرا الاتحـاد الأوروبي وفرنسـا، علـى الصعيـد الوطني، مساهمة خاصة لمكافحة أخطار البيئة والصحة العامة الناجمة عن مُجمع تربكا ومصنع زفكان.

وأود أن أبـرز أيضـا الأهميـة الخاصـة الـتي تتسـم بهـا الانتخابـات البلديـة المقـرر إجراؤهـا في ٢٨ تشـرين الأول/أكتوبر في المقاطعة. وتعد تلك الانتخابـات علامـة هامـة علـى انتقـال كوسـوفو إلى اسـتقلال ذاتي حقيقـي، لا يـزال يتعـين تحديد إطاره، حسبما ذكر السيد كوشنر. وتقوم حاليا بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو بنشـاط بالأعمـال التحضيرية لتلك الانتخابات؛ وذلـك بمسـاعدة مـن منظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبـا، وأجريـت عمليـة تسـجيل زهـاء مليون كوسوفي في ظـل ظـروف مثاليـة، حـتى بـالرغم مـن أنـه يتعين علينا أن نعرب عن الأسف للضغوط التي مارسـها نظـام الحكـم في بلغـراد والـتي أخرجـت أعضـاء مجتمـع الصـرب مـن العملية. وفضلا عن ذلك، بُذلت كافة الجهود لضمـان إجـراء مناقشـة ديمقراطيـة حقيقيـة، وصونهـا مـن اسـتفزازات أعـداء الحريـة. لقـد احتـاطت الأمـم المتحـدة لتلـك الأمـور واتخـذت جانب الحذر عن طريق الإقناع، وتتخذ عند الضرورة موقفـا حازما لضمان احترام قواعد اللعبة. ونحن نشجع بعثة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو والممثـل الخـاص للأمـين العام على الإبقاء على هذا التوجه.

في جمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحاديـة، في ٢٤ أيلـول/سبتمبر، وبـالرغم مـن عمليـات التزويـر الكبـيرة الـتي ارتكبـها الأشخاص الحائزون على السلطة، أعربـت جماهـير غفـيرة مـن الشـعب الصـربي عـن موقفـها بوضـوح ولصـالح التغـير الديمقراطي.

وينبغي لنا أن نرحـب بالتدابير التي اتخذتها بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو وقـوة كوسـوفو لتمكـين من يرغب في التصويت أن يفعـل ذلـك بحريـة. ولنـأمل جميعـا أن يتوصل الناخبون في كوسوفو بعد شهر بشكل كاسح إلى

خيار واضح بشكل متساو وهو أن يرفضوا بشكل سلمي الكراهية والتلاعب السياسي والاعتداءات على الحرية وإزدراء الأقليات وأن يختاروا الديمقراطية والمصالحة ومشاركة الجميع في إدارة الشؤون المدنية، وبعبارة أخرى، أن يختاروا أوروبا والمستقبل، وعلينا أن نعمل معا لنكفل عدم خذلان هذا الخيار.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتوجه بالشكر إلى السيد برنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. ومن المؤسف أن بيانه لم يبعث على التفاؤل أو يؤدي إلى تغيير في تقييمنا المعروف للأزمة المستمرة في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

يجري تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشكل جزئي وغير مرض. ومثلما حدث في الماضي، ما زال يتم تجاهل المبادئ التي تم الاتفاق عليها في إطار هذا القرار بشأن تسوية أزمة كوسوفو. فرغم بعض التطورات الإيجابية الفردية والجهود القائمة على نكران الذات التي يبذلها العاملون في الوجود الدولي في ظروف بالغة السوء، ما زالت قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو تخالفان مجلس الأمن وتنتهكان القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في العديد من الأمور المتصلة بالمبادئ.

ومن الصحيح أنه تم إسناد صلاحيات كبيرة إلى برنارد كوشنر، بيد أنها ليست صلاحيات غير محدودة بأي حال من الأحوال. إذ يتعين عليه العمل بشكل دقيق ضمن نطاق ولايته. ونحن لا نقبل مطلقا التصريحات التي أدلى بها السيد كوشنر في مقابلة مع جريدة فاينانشال تايمز في ١٦ أيلول/سبتمبر، إذ أعرب بصراحة عن وجهات نظره ودعا بالفعل إلى استقلال كوسوفو ونحن نرى أيضا أنه من غير اللائق أن يشير إلى وجود غموض مزعوم في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فإن الأحكام التي يتم تجاهلها اليوم صيغت بوضوح تام جيدا، ومسؤولية عدم تنفيذها تقع بوضوح على قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

ونحن نرى أن الحادث الأخير لاحتجاز جنود من قوة كوسوفو سفير روسيا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على حدود كوسوفو الإدارية ومحاولتهم تفتيشه يشكل انتهاكا صارخا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولسيادة ووحدة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولاتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية. وقوة كوسوفو اتخذت إجراءات مماثلة بشأن دبلوماسيين من أسبانيا واليابان ومن بلدان أخرى. فقد طلب أفراد في قوة كوسوفو أن تخضع السيدة باربرا دافيز، رئيسة مكتب بلغراد التابع إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى تفتيش ذاتي. ولا يمكن أن ينظر إلى كل هذه الأعمال إلا بوصفها محاولات لإعاقة ممثلين دبلوماسيين من العمل في جزء من إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هم معتمدون فيه. ونرى أنه من غير المقبول مطلقا أن يفرض شرط الحصول على تفويض إضافي إلى جانب الحصول على الاعتماد الدبلوماسي العادي في بلغراد من أجل القيام بالمهام الدبلوماسية في كوسوفو.

وقد احتجت روسيا بشدة على هذه الأحداث. بيد أن قيادة قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لم تمتنعا عن اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للتفتيش غير القانوني للدبلوماسيين الأجانب فحسب، بل إن الشرطة الدولية لبعثة الأمم المتحدة والشرطة الألبانية شاركت أيضا في هذا التفتيش. ومن ثم، فهناك سياسة متعمدة لإعاقة عمل الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين في بلغراد، وهي سياسة تهدف إلى الفصل بين السلك الدبلوماسي في بلغراد وكوسوفو، وهو ما يشكل مثالا للمحاولة المعتادة للفصل بين كوسوفو ويوغوسلافيا.

وقد شدد بيان ١٤ أيلول/سبتمبر لوزراء خارجية مجموعة الاتصال على أن الحالة الأمنية في كوسوفو ما زالت متوترة، بل إن قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة هما ذاتهما يسلمان بأن حالة الأمن غير مرضية فيما يتعلق بالسكان غير الألبانيين، وبإزالة المخزون غير القانوني من الأسلحة، وبالرقابة غير الكافية لأنشطة الأفراد السابقين لجيش تحرير كوسوفو الذين تم الآن ضمهم إلى فرقة حماية كوسوفو، وفي هذا السياق، فإن للقرار الذي اتخذه مؤخرا الفرع البلجيكي لمنظمة أطباء دون حدود الفعالة، مغزى هاما. فقد قرر أن يوقف أنشطته في كوسوفو لأن قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لم تتمكنا من وقف عمليات ''التطهير الإثني'' والإرهاب والعنف المرتكبة بحق سكان المنطقة من غير الألبانيين.

ونتيجة لحملة العنف التي يشنها المتطرفون الألبانيون في كوسوفو، يواصل أعضاء المجتمعات المحلية غير الألبانية مغادرة المنطقة، ومثلما حدث من قبل، لا تتخذ أية إجراءات لإيجاد الظروف الآمنة اللازمة لعودة اللاجئين من غير الألبانيين إلى المنطقة. وما زال هناك خطر انتشار الصراع بين الإثنيات ليشمل مجتمعات محلية أخرى في جنوب صربيا. ومن الأساسي، أن تفعل كل ما يمكن لمنع نشوء تهديد جديد للسلم والأمن الإقليميين.

ومثلما فعلنا من قبل، نصر على أن نبدأ في وقت قريب عملية التفاوض على الوضع في كوسوفو، والمبادئ بشأن الحكم الذاتي المؤقت لكوسوفو التي اعتمدت في أيار/مايو في اجتماع الفريق العامل لمجموعة الثمانية تشكل أساسا ممتازا لعملية تحديد معالم الحكم الذاتي الواسع النطاق لكوسوفو. ومن الواضح، أنه لا بد من أن يشارك ممثلون رسميون لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في العمل في هذا المجال. وبغية تحقيق هذا الهدف، من اللائق أن نستخدم بفعالية آلية اللجنة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي سياق هذه اللجنة، من الممكن حسم مسألة بدء المفاوضات مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن تحديد وضع الوجود الدولي في المنطقة. ومما يثير قلقنا أن قيادة بعثة الأمم المتحدة تتجاهل هذا النص الهام من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقد آن الأوان أيضا لأن يعود إلى المنطقة العدد المتفق عليه من الأفراد العسكريين اليوغوسلافيين، وفي المرحلة الأولى، يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن وصول قوة محدودة من حرس الحدود اليوغوسلافيين إلى الجزء الذي يقع في كوسوفو من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وما زلنا نعتقد المفهوم الذي استحدثته بعثة الأمم المتحدة بشأن الخصخصة الكاملة لممتلكات دولة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تقع في أماكن محلية، هو مفهوم خاطئ. ولن يؤدي تدمير الروابط الاقتصادية في المنطقة إلا إلى تعزيز الدافع على الفصل بين كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

موقفنا معروف: إن الظروف اللازمة لإجراء انتخابات بلدية غير متوفرة. ولكي تشكل هذه الانتخابات خطوة هامة تجاه إرساء الديمقراطية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، يجب أن نعد لها إعدادا كاملا، ويجب أن تكون ديمقراطية.

ومن الناحية العملية، يسود العنف في كوسوفو، وحتى الأحزاب السياسية الألبانية نفسها تتعرض لحملة منسقة من التخويف والتهديد من جيش تحرير كوسوفو السابق. أما صرب كوسوفو وأعضاء الطوائف الأخرى فيواجهون الإرهاب ويضطرون إلى عدم المشاركة على الإطلاق في الانتخابات. والحالة ليست أفضل فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للإعداد للانتخابات. فكما ورد في صحيفة كوسوفو ''كوها ديتوري'' في ٢١ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٠، اعترف موظفو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأنه كانت هناك منذ البداية صعوبات تنظيمية وسوقية ضخمة تتعلق بعملية تسجيل الناخبين. فقد فقدت قوائم الناخبين، وتضمنت المعلومات عن الناخبين تحريفات. وبالتالي خلصت الصحيفة إلى أنه لم يشارك في التسجيل بالفعل إلا ٩٠٠ ٠٠٠ نسمة من سكان كوسوفو المسجلين الذين يزيد عددهم على مليون نسمة. ولم يكن من المستطاع أن ينجح كل هؤلاء في تسجيل أسمائهم على نحو سليم. ويرى الخبراء أنه كانت هناك أخطاء أو تشويهات بالنسبة لحوالي ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة من سكان كوسوفو. ولتصويب هذه الأخطاء، من الضروري، استيفاء لجميع الأغراض والنوايا، أن تجري إعادة عملية التسجيل. وبالنظر إلى هذه الحالة، نرى أن من الضروري أن يضطلع خبراء مستقلون بإجراء استعراض محايد لنتائج التسجيل.

ونظرا لكل هذه الحقائق، فإن الانتخابات البلدية التي يحث السيد كوشنر على إجرائها في تشرين الأول/أكتوبر ، لا يمكن – في هذه المرحلة – أن تكون ديمقراطية، أو حرة، أو نزيهة. فهناك خطر من أنها ستعزز مركز المتطرفين الألبان وأنصار إيجاد كوسوفو ذات عرق واحد.

ونضطر مرة أخرى إلى استرعاء نظر الأمانة العامة إلى إغفالها طلباتنا المتكررة بتقديم معلومات محددة. وأورد مثلا واحدا. لقد طلبنا رسميا ثلاث مرات أن يطلع أعضاء مجلس الأمن على تقرير خبراء الطب الشرعي الفنلنديين الذين اضطلعوا بالتحقيق في المأساة التي وقعت في راجاك في آذار/مارس ١٩٩٩. وقد نشرت معلومات من هذا التقرير في الصحافة الألمانية في فصل الربيع الماضي. وحتى الآن، لم نحصل على استجابة لطلباتنا. وحائط الصمت الذي تصطدم به طلباتنا يدفعنا إلى التفكير الجاد في الأسباب الكامنة وراء أزمة كوسوفو.

وكنت أنوي أن أغتنم فرصة وجود الأمين العام في هذه القاعة اليوم لكي أطلب منه بصفة شخصية أن يتخذ الخطوات اللازمة لتمكين أعضاء المجلس من الاطلاع على هذا التقرير. ولكنه، للأسف، غير موجود معنا الآن. مع ذلك، أرجو أن ينقل زملاؤه طلبنا إليه، الذي نقدمه في هذه القاعة للمرة الرابعة.

ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لكي تحل محل آيات التكريم التقليدية التي توجه إلى قيادة بعثة الإدارة المؤقتة مناقشة جادة للحالة في كوسوفو، وللبعثة نفسها، ولطرق إصلاح حالة الأزمة الجارية. وإجراء هذه المناقشة أمر ملح قبل قدوم موجة جديدة من العنف السياسي تقع مسؤوليته الكاملة على قيادة الوجود الدولي. ويجب أن يتشاطر هذه المسؤولية أعضاء مجلس الأمن الذين رأوا، عند نظرهم في مشاكل كوسوفو، أنه من الممكن ألا نتكلم إلا عن أخطاء بلغراد فحسب، وأن نصمت تماما إزاء الانتهاكات الصارخة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب أيضا عن الامتنان العميق للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأشيد به، وبالفريق الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على عملهم المتفاني الرائع في كوسوفو في ظل أصعب الظروف. وهذه ليست مجرد آيات تكريم روتينية، فهم، ونحن، نحرز تقدما في هذا المضمار – تقدما خالصا على أي حال.

في آخر جلسة عقدناها عن كوسوفو، بدأ وفد بلادي بالتركيز على اعتقال سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لشرطيين بريطانيين يعملان لدى بعثة الإدارة المؤقتة. وقد حان الوقت لكي أبلغ المجلس بإيجاز عن تطورات ذلك الحادث. بعد مرور أكثر من ثمانية أسابيع على

اعتقالهما، ما زالا محتجزين و لم توجه إليهما تهمة. وهناك مواطنان كنديان وأربعة مواطنين هولنديين يعاملون نفس المعاملة. ورغم أن الظروف التي يحتجز فيها هؤلاء الرجال قد تحسنت عن الظروف التي لم تكن مقبولة على الإطلاق، فإن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تحترم الاتفاقات القنصلية. ونطالبها بالإفراج عن هؤلاء الرجال فورا، أو بتوجيه تهم محددة إليهم. وكما قال وفد بلادي في المرة الماضية، كان هذان الشرطيان البريطانيان يسهمان في تحقيق الاستقرار والسلام في كوسوفو في إطار العمل الهام الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموجب قرارات الأمم المتحدة. وليس من مصلحة أحد أن يُقطع هذا العمل.

وترحب المملكة المتحدة بالاستعدادات الكاملة للانتخابات البلدية التي يُزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وهذه الانتخابات هامة لأنها خطوة جوهرية في إعادة حكم كوسوفو إلى سكانها. ولقد عرفنا أن نحو ٠٠٠ ٤٥ صربي أدلوا بأصواتهم في أمان في كوسوفو في مجموعة مختلفة من الانتخابات أجريت يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، وهي انتخابات أشار السفير هولبروك إلى أنها يمكن أن تغير الطابع الكامل لما نضطلع به في البلقان.

وتوجه المملكة المتحدة الشكر إلى السيد كوشنر وفريقه، وكذلك إلى قوة كوسوفو، على الاضطلاع بعمل ممتاز في مشاهدة هذه الانتخابات في ٢٤ أيلول/سبتمبر، فضلا عن توفير الاطمئنان من جديد للناخبين في كوسوفو. وقد ساعد ذلك على تقليل نطاق الممارسات السيئة للرئيس ملوسفيتش. ونأسف لأن هؤلاء الـ ٠٠٠ ٤٥ صربي ورفاقهم لن يدلوا بأصواتهم، كما يبدو الآن، في انتخابات كوسوفو البلدية في الشهر القادم. ولكن، من يعلم؟ ربما وُلدت الديمقراطية وحركة اللاعنف هذا الأسبوع من جديد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا يمكن أن يترك أثره على جميع المجتمعات المحلية في كوسوفو إذا اتعظ الرئيس ملوسفيتش بالدروس الصحيحة من تطور الأحداث.

ورغم أن الصرب يترددون الآن في الاشتراك في انتخابات كوسوفو، فمن الصحيح أن مجتمع كوسوفو الصربي ممثل في الهيكل الحكومي المحلي. ونرحب بالاتفاق على اضطلاع السيد كوشنر وبعثة الإدارة المؤقتة بتعيين ممثلين في المجالس البلدية بعد الانتخابات.

ويحدد الأمين العام بوضوح في تقريره أن الأمن لا يزال مشكلة سائدة في كل أنحاء كوسوفو. وقد انضمت المملكة المتحدة إلى دول أخرى، بما في ذلك شركاؤها في الاتحاد الأوروبي، في إدانة أحداث العنف الطائفي والسياسي الأخيرة، وليس أقلها الأحداث التي قام بها أفراد من المجتمع الألباني في كوسوفو.

وواصل السيد كوشنر وقوة كوسوفو إدانة العنف واتخاذ كل ما يمكن اتخاذه من خطوات لوضع حد له. ومما له أهمية مماثلة أن معظم قادة كوسوفو السياسيين تكلموا أيضا بصراحة ضد هذا العنف. وقد أعلنوا تأييدهم لمبادئ اللاعنف والحوار بين الطوائف العرقية في اجتماع إيرلي هاوس في فرجينيا في تموز/يوليه، وهو أمر لقي ترحيبا بالغا. ولن يسمح لأعمال النهب والسلب التي تمارسها أقلية صاخبة بأن تقرر مستقبل كوسوفو. ويتعين علينا أن نبني إطارا أمنيا يسهل عودة صرب كوسوفو وغيرهم إلى ديارهم.

إن الحادث الذي ذكره توا السفير لافروف والذي يتعلق بالسفير الروسي والقوات البريطانية في قوة كوسوفو، الذي وقع على الحدود بين صربيا وكوسوفو، كان أمرا مؤسفا، إلا أن تلك القوات كانت تقوم بمهمتها في وقت ازداد فيه التوتر، و لم يقصد به احتقار السفير الروسي. لقد

كان الأمن الدافع الوحيد، كما أن الأحداث الأخيرة في غراكانيتشا بينت الحاجة إلى توخي اليقظة في هذا الصدد.

ولاحظت المملكة المتحدة مناشدة الأمين العام زيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين. ونحن نشاطر الرأي الذي أعربت عنه بنغلاديش بأن إقامة العدل هي القضية الأساسية بالنسبة لكوسوفو. والواقع أن المملكة المتحدة قدمت أعدادا كبيرة من القضاة والمدعين العامين، وهي على أهبة الاستعداد لزيادة مساعدتها في هذا الخصوص. ولكن قيل لنا أن ليست هناك حاجة حتى الآن إلى مرشحي المملكة المتحدة. ألا يتوجب علينا أن نخفف من التركيز على زيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين، وأن نولي تلك الأولوية لبعض المجالات الأخرى في عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؟

وأيا كان الذي سيحدث في صربيا نفسها خلال الأيام القليلة المقبلة فإننا سنحتاج إلى استمرار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لفترة من الوقت. وستظل المملكة المتحدة تؤيد سياسيا وعمليا وبشكل كامل جهود هذه البعثة.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكركم سيدي على ترتيب هذا الاجتماع الرسمي للنظر في قضية كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد كوشنر على إحاطته الإعلامية المفصلة. لقد قام هو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بعمل رائع في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويؤيد الوفد الصيني الجهود التي يبذلونها لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويرى الوفد الصيني أنه لم يحدث أي تحسن أساسي في الحالة في كوسوفو، والحالة الأمنية هناك أبعد ما تكون عما هو مرغوب فيه. فلا تزال الفظائع وأعمال العنف التي تُرتكب ضد الصرب والأقليات الأخرى مدعاة لقلق بالغ. ونحن نؤيد الدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في جهودها الرامية إلى تعزيز التسامح والمصالحة ومنع العنف الطائفي. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تلك وقوة كوسوفو اتخاذ تدابير محددة تكفل لجميع سكان كوسوفو العيش دون خوف من العنف والتخويف والمضايقة.

ونرحب بحقيقة أن أبناء أقليات كوسوفو بدأوا يعودون إلى ديارهم، غير أن أعدادهم ومعدل سرعة عودتهم لا تبعث على الارتياح إلى حد كبير. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تشجيع العودة الطوعية والآمنة لأقليات كوسوفو.

كما لاحظنا حقيقة أن العمل التحضيري للانتخابات البلدية جار الآن. وفي ظل الظروف الحالية، لا يسعنا إلا أن نتشكك فيما إذا كانت تلك الانتخابات يمكن إجراؤها في مناخ من الحرية والسلام. ونشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الأخرى في أعمال العنف السياسي. وإذا ما سمح للعنف، الذي تحركه بواعث سياسية والذي يرتكبه المتطرفون والمتشددون، بأن يستمر دون كابح، فسيضفي طابع الشرعية على استقلال كوسوفو وعلى سياسة التطهير العرقي. وقد لاحظنا أن صرب كوسوفو ومعظم الجاليات التركية الموجودة في كوسوفو لم يشتركوا في عملية التسجيل المدني لأسباب متنوعة. ولو أجريت تلك الانتخابات في ظل هذه الظروف، فمن غير المتوقع أن تكون نتائجها عادلة ومنصفة، ومن المحتمل بالتالي أن تؤدي إلى إثارة المزيد من الأعمال العدائية الطائفية الأكثر حدة. ونتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير محددة لتحسين حالة القانون والنظام

والمساعدة في تبديد مخاوف الأقليات لتشجيعها على الاشتراك في عملية الانتخابات.

أخيرا، نود أن نؤكد على ضرورة احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية. وينص قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) على وجه التحديد على مركز كوسوفو. وليس هناك أحد من أعضاء هذا المجلس يعترف بكوسوفو كدولة مستقلة أو يؤيد ذلك. وأي سبيل للعمل يستهدف توجيه كوسوفو نحو الاستقلال سيعد أمرا خطيرا وغير قانوني. إلا أن مما يؤسف له أن البعض يحاولون انتهاج هذا السبيل بالذات، وهو أمر لا يمكن قبوله على وجه الإطلاق. ونأمل أن تلتزم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص نفسه التزاما صارما بأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يثني وفد بلادي عليكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذا الاجتماع بشأن الحالة في كوسوفو، التي يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا لعواقبها.

وأشكر السيد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. كما أشكر أعضاء الهيكل الإداري المؤقت المشترك على وجودهم هنا.

إن التقرير المفصل الذي قدمه الأمين العام عن الأعمال التي أنجزتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة من ٦ حزيران/يونيه إلى ١٨ أيلول/سبتمبر يشهد بوضوح على ضخامة وتعقيد الولاية التي أناطها مجلس الأمن بتلك البعثة. ونود أن نؤكد من جديد وبوضوح تأييدنا مع التقدير للعمل الذي يقوم به السيد كوشنر وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو، ونعرب عن شكرنا لهم على ما يبذلونه من جهود شجاعة لضمان انتقال كوسوفو صوب الحكم الذاتي الحقيقي المرتكز على مؤسسات ديمقراطية.

ونود أن نركز على قلة من القضايا التي نعتبرها أساسية. أولا، نود أن نعرب بوضوح عن تأييدنا للعملية الانتخابية وللانتخابات التي ستجرى يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بتسجيل المدنيين للانتخابات، من المؤكد أن تقيد بعثة الأمم المتحدة بالأجل النهائي يكتسي أهمية خاصة. وينبغي عدم الإفراط في التأكيد على الأخطاء المادية التي حدثت في عملية التسجيل لأنه يمكن إيجاد حلول لها جميعها. إلا أننا نرى أن من الأمور التي تثير القلق أن معظم الصرب في كوسوفو لم يتم تسجيلهم إما بسبب الخوف أو نتيجة للتخويف. ونحن ندعم العملية الانتخابية على الرغم من تلك القيود. ويحدونا الأمل أن تؤدي الانتخابات التي ستجرى في المستقبل في إطار تلك العملية إلى السماح للأقلية الصربية بالإحساس بالأمن بقدر كاف لكي تشترك في تلك الانتخابات وأن يتم ذلك بأعداد كبيرة. وسيشكل ذلك بداية إضفاء الشرعية على السلطات التي نأمل أن تصبح جزءا أساسيا من ممارسة عامة تؤدي إلى الهدوء وإلى حل تفاوضي لتحديد الوضع النهائي لكوسوفو.

إننا نؤيد مفهوما واحدا ألا وهو وضع ميثاق لمجتمع مدني في كوسوفو والذي تشير إليه الفقرة ٩ وما يتلوها من فقرات تقرير الأمين العام (S/2000/878). ووفقا لما جاء في التقرير فإن هذا الميثاق سيتضمن إنشاء مؤسسات تجعل من الممكن إقامة حكم ذاتي حقيقي وأن يتم ذلك أثناء الفترة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن إعلان أيريلي مبشِّر للغاية. وعلينا الآن أن ننفذ التعهدات المقطوعة من جانب الطائفتين الصربية والألبانية باحترام نتائج الانتخابات، واحترام الحقائق العرقية وعلينا أيضا أن نشير إلى ما نشعر به من قلق إزاء العنف السياسي.

وفي هذا الصدد، فإننا لا نتوجه بذلك إلى الأقلية الصربية فحسب وإنما إلى الأغلبية الألبانية أيضا. ولا ينبغي لشعب وزعماء كوسوفو أن يتجاهلوا تحذير الأمين العام الوارد في الفقرة ١١٥ من تقريره والقائل بأن حدوث العنف يهدد بتقويض الدعم الدولي وشلل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو.

وليس بوسع المرء أن يؤيد المواقف المتطرفة من أي من الجانبين. وتؤيد الأرجنتين تأييدا تاما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو فيما تقومان به من أعمال لضمان أن يسلك الجميع في إطار القانون وبما يتفق مع المبادئ الديمقراطية. وفي رأينا أن وضع كوسوفو لا يمكن أن يتقرر من فراغ. وفي اعتقادنا أن الحوار مع السلطات الشرعية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي الإطار الإقليمي عناصر لا يمكن أن تترك في اعتقادنا ليقررها جانب واحد.

وهذا ما يجعلنا نعلق أهمية كبيرة على الانتخابات التي أجريت في ٢٤ أيلول/سبتمبر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لأننا نرى أن الحكومة الديمقراطية التي تحظى بدعم شعبي كامل هي محاور شرعي فيما يختص بتقرير الوضع النهائي لكوسوفو. وينبغي أن يكون واضحا في هذا السياق أننا نود التذكير بأن احترام إرادة الشعب، المعرب عنها في صناديق الاقتراع هو الأساس الذي يستند إليه النظام الديمقراطي. ونحن نريد أن تحترم النتائج التي تسفر عنها الانتخابات احتراما تاما.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد كوشنر على عرض اتسم بالصراحة وإثارة التفكير في آن معا. وإنني أقدر تقييمه الصريح لإنجازات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولكنني أود أن أضيف أن الأخطاء لا تصبح مشكلة إلا إذا لم يجرِ تصويبها.

وبهذا المعنى، فإن لنا ثقة مطلقة في السيد كوشنر وفي الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

ومرة أخرى، أجد نفسي متفقا تمام الاتفاق مع الممثل الخاص ومع المخاوف التي أعرب عنها فيما يتعلق بالحالة الأمنية واستمرار العنف فيما بين الأعراق. كما أشاركه مخاوفه بشأن الأشخاص المفقودين والمحتجزين في صربيا. وأتفق مع تحليل السيد كوشنر فيما يتعلق بأهمية الانتخابات البلدية التي يجريها في كوسوفو. كذلك أتفق معه على إصراره على أهمية وجود أجهزة تداولية مشتركة متعددة الأعراق على المستوى المحلي.

ولذلك فإنني لن أدلي بهذا الجزء المعد من بياني الذي يتناول هذه المسائل. وبدلا من ذلك، سأنتقل مباشرة إلى نقطتين تتعلقان أكثر بكوسوفو نفسها من قريب كما تتصلان بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على نحو أكثر مباشرة.

ونحن جميعا في انتظار النتائج النهائية للانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتشير النتائج على نحو ما أعلنتها اللجنة الاتحادية للانتخابات، في بلغراد الليلة الماضية إلى إحراز المعارضة لنصر صريح. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يحترم الرئيس ميلوسوفتش إرادة الأغلبية. فإذا فعل ذلك، وإذا ما سادت الديمقراطية، فإن شعب صربيا وشعب الجبل الأسود، وشعب كوسوفو أيضا بالتأكيد، سيوقنون بأن هناك أياما أفضل في انتظارهم.

وتتصل نقطتي الأخرى الخاصة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمصير أربعة مواطنين هولنديين، ما زالوا محتجزين لمدة شهرين آخرين مع كنديين وبريطانيين، كما ذكَّرنا السفير غرينستوك اليوم، في ظل ظروف تتنافى مع المعاهدات والاتفاقيات التي تعد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية طرفا

فيها. ومدد الاحتجاز الابتدائي للمواطنين الهولنديين الأربعة لمدة شهرين آخرين حتى ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، وما زالوا رهن الحبس الانفرادي. والاتصال القنصلي المتاح لهم هو عند أدنى الحدود، وحتى وقتنا هذا رفضت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن يفحص الأربعة طبيا بواسطة طبيب مستقل. وإننا نناشد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن توقف هذه المحاكاة الهزلية للعدالة وأن تعجل بالإجراءات القانونية حتى يتسنى الإفراج عن أولئك المحتجزين بسرعة.

وأخيرا، عودة إلى كوسوفو، أود أن أختتم كلمتي بترديد افتراض السفير ليفيت المتفائل من أن أداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أصبح قصة نجاح حقيقية للأمم المتحدة.

السيد هينبيكير (كندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن شكري للسيد كوشنر على عمله الممتاز. واسمحوا لي بالإعراب عن مدى سعادة حكومة كندا بكل ما أنجزه في ظل هذه الظروف الصعبة.

(تكلم بالانكليزية)

وسأنتقل بسرعة إلى هذه الحالة السائدة في كوسوفو. كما أود أن أدلي ببعض النقاط بشأن مسألة الانتخابات. لقد قال الشعب اليوغوسلافي كلمته وأصبح واضحا الآن أن رأيه سوف يحظى بالاحترام من جانب السيد كوستنكا. وتكمن المشكلة فيما إذا كان النظام في بلغراد سيحترم حكم الشعب اليوغوسلافي أم لا.

ونحن نناشد نظام بلغراد أن يسلِّم بأن الحالة قد تغيرت الآن. فقد آن الأوان لاحترام آراء الصرب العاديين الذين صوتوا بهذا العدد الكبير. وآن الأوان للكف عن الألاعيب. ويراود كندا الأمل في أن تتمكن من الترحيب بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مرة أخرى بين مجتمع الأمم الديمقراطية. وما زلنا نأمل في أن تؤدي انتخابات ٢٤ أيلول/ سبتمبر إلى إحداث تغيير سلمي وديمقراطي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وحالما تُنصَّب بحسم حكومة تلتزم بالإصلاح والمصالحة، فإن كندا ستنضم إلى المجتمع الدولي في رفع الجزاءات وإنهاء عزلة يوغوسلافيا.

وفيما يتعلق بنقطة ذات صلة بذلك، أود أن أشكر السيد كوشنر مرة أخرى وأن أشيد بما بذله من جهد وبجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لما قاما به من عمل ممتاز فقد كفلا، على الأقل فيما يتعلق بكوسوفو، تعذر ارتكاب تزوير على نطاق واسع.

ولقد أصغيت بانتباه إلى كلمات السيد كوشنر. وسمعته يقول إننا في حالة صراع ضئيل الحجم، ولكننا لم نصل بعد إلى حالة ما بعد انتهاء الصراع. وقد أحرزنا تقدما هائلا بالمقارنة بعام مضى. إذ عاد مليون لاجئ. وأعيد فتح المدارس وعاد كثير من الناس إلى ممارسة ما يشبه الحياة الاعتيادية. لقد أحرزنا كثيرا من التقدم، ولكن من المؤكد أننا لم نصل بعد إلى حالة تبعث على الراحة التامة. ومما يدعونا إلى الشعور بالارتياع أن أي أقلية، ونعني الأقلية الصربية في هذه الحالة بالذات، يمكن أن تُستهدف بأعمال العنف. وهو أمر غير مقبول. ونحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو لما بذلاه من جهود لوقف ذلك العنف والحيلولة دون حدوثه.

وثمة كلمة فيما يتعلق بانتخابات كوسوفو. فنحن نشعر بالاستياء من جراء تزايد النشاط الإجرامي بين ألبان كوسوفو وما يمكن أن يكون لذلك من تأثير على الانتخابات البلدية المقبلة.

مرة أخرى نود هنا أن نشكر السيد كوشنر على العمل الذي يرمي إلى منع أعمال العنف والإرهاب حتى لا تكون عناصر تؤثر في الانتخابات.

وفي هذا السياق نرحب بصفة خاصة بالإعلان مؤخرا عن مدونة قواعد السلوك للمواد المطبوعة، من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فنحن في حاجة ماسة إلى وسائط إعلام مستقلة ومسؤولة وتنظم قواعدها تنظيما ذاتيا. ونأمل أن يسهم تنفيذ هذه المدونة في تعزيز ثقافة سياسية ديمقراطية في الوقت الذي نقترب من الانتخابات وما بعدها.

ونرحب أيضا بتعيين مبعوث خاص للأشخاص المفقودين والمحتجزين. ونؤكد ما قاله السيد كوشنر من أن ضغط المجتمع الدولي سيكون حاسما في حل هذه القضية.

ومن ناحية أخرى لا يسعني إلا أن أشير إلى تعليقات السفير البريطاني والوفد الهولندي فيما يتعلق بالمحتجزين من المواطنين البريطانيين والهولنديين والكنديين. وأعتقد أنه مضى شهران على احتجاز هؤلاء الأشخاص منذ احتجاز الكنديين و لم يوجه للمحتجزين أي اتهام. وهم أبرياء اليوم كما كانوا يوم اعتقالهم، والواقع أنه من الواضح تماما لنظام بلغراد أنهم أبرياء. ويجب على ذلك النظام أن يطلق سراح المحتجزين.

وبإيجاز يسعدنا أن تتاح هذه الفرصة لنستمع إلى السيد كوشنر. لقد تأثرنا إلى حد كبير بالعمل الذي يؤديه ويبقى أن نقول إنه يجب علينا جميعا أن نواصل العمل حتى يصل هذا المشروع إلى نهاية ديمقراطية. فالانتخابات في بلغراد خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدي، أود أن أتوجه إليكم بالتهنئة على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن هذا التقرير يفيدنا عن أنشطة تلك البعثة. ونشكر أيضا في المقام الأول السيد برنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية المستنيرة بشأن الحالة في كوسوفو.

تمر كوسوفو بفترة حرجة في تاريخها. ومنذ فترة تشهد هذه المنطقة أحداثا هامة سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي ستكون لها بطبيعة الحال تأثيرات مباشرة على تطورات الحالة في كوسوفو وتحتاج إلى دعم ومساندة المجتمع الدولي برمته. وفي هذا الصدد أرحب بالمبادرات التي ترمي إلى التوفيق بين المجتمعات المحلية في كوسوفو وتشجيع الحوار السياسي بين الأطراف المختلفة.

والمبادرة الخاصة بعقد مؤتمر ايرلي بفيرجينيا، وهو المؤتمر الذي اعتمد فيه إعلان هام بالإجماع تحفز الأمل في أن يأتي اليوم الذي تزول فيه الكراهية والعنف. لقد وضع هذا الإعلان أسس مجتمع ديمقراطي سلمي متعدد الأعراق في كوسوفو يقوم على أساس انتخابات حرية وشفافة، وأكد من جديد حق جميع اللاجئين في العودة. وعلاوة على ذلك نعتقد أنه إذا قُبل العقد الذي اقترحه الممثل الخاص للأمين العام فإن ذلك سيسهم في حماية حقوق مختلف المجتمعات العرقية. وهذا يمكن أن يمهد الطريق إلى الحكم الذاتي وبصفة خاصة من خلال تحديد مسؤوليات وسلطات المجالس المحلية والتمثيل المنصف لمجتمعات الأقليات داخل هذه الهياكل.

هذه المبادرات جميعها لا يمكن أن تحل محل المشاركة النشطة للأطراف في الصراع والواقع أننا نرى أنه يجب على جميع القادة السياسيين أن يتحملوا مسؤولياتهم التاريخية وعليهم أن يعززوا التسامح ويؤكدوا الانصياع لصوت العقل.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأشير إلى القرار الحكيم للمجلس الوطني الصربي في غراكانيتشا بالمشاركة في عمل الهيكل الإداري المؤقت المشترك حتى يضطلع بدور بناء في

تنفيذ الاتفاقات المتعددة. ونلاحظ باهتمام أيضا أن المجلس الوطني الصربي في متروفيتشا سيسهم في عمل اللجنة المشتركة الخاصة بالعائدين.

إن استكمال المرحلة الأولى في الوقت المحدد وهي المرحلة الخاصة بعملية تسجيل المدنيين واعتماد القواعد الخاصة بتنظيم الانتخابات البلدية، يشكلان مصدر ارتياح لوفد بلادي. ونغتنم هذه الفرصة لنشجع جميع المجتمعات في كوسوفو على المشاركة في هذه الانتخابات التي سترسي أساس مجتمع متعدد الأعراق يمكن أن يكون الضامن الوحيد للمصالحة الدائمة في كوسوفو. ونؤكد بالمثل على ضرورة التطبيق الدقيق لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالانتخابات حتى نتجنب أي شكل من أشكال العنف أو الترهيب التي يمكن أن تقلل من عدد المشاركين في العملية الانتخابية. ونرى أنه من المهم ألا تستخدم هذه الانتخابات ذريعة لإثارة الانقسام العرقي أو تعزيز الإبعاد. وفي هذا السياق أشيد بقوة كوسوفو التي أعدت خطة عمل لمنع أية أعمال عنف خلال العملية الانتخابية.

وكما ذكرنا في بياناتنا السابقة نرى أن العدالة الفعالة المستقلة النزيهة يمكنها أن تعزز قناعة جميع سكان كوسوفو بأن هناك مستقبلا مشتركا لجميع المجتمعات المحلية هناك. وإن وزع قضاة ومدعين عامين دوليين في محاكم المقاطعات إجراء يعزز ثقة الأقليات بالنظام القضائي. كما أنه أسلوب يسمح بمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب التي سادت في الماضي والتي سمحت بارتكاب أعمال شنيعة.

ولهذا أيضا نعتقد أنه من الضروري أن نشجع المبادرات التي اتخذت في سياق الشرطة المدنية، ويفخر بلدي بالمساهمة فيها. ونرحب بصفة خاصة بالمبادرة الخاصة بإنشاء فريق عمل لاتخاذ التدابير المتعلقة بمكافحة العنف العرقي وخاصة ضد الأقليات.

وفي الختام أعتقد أن استعادة السلم في كوسوفو مهمة معقدة ولكنها ليست مهمة مستحيلة. والتقدم الذي أحرز منذ وصول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة إلى كوسوفو تقدم محسوس. ونجاح العملية الانتخابية مرحلة حاسمة في الطريق صوب المصالحة والتعايش السلمي بين سكان كوسوفو.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالسيد برنارد كوشنر على جهوده التي لا تكل من أجل تحقيق السلم، كما أشيد بفريقه وبجميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تفانيهم في العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلادي يشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. إنها توفر للمجلس فرصة أخرى لتقييم التقدم الذي أحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونشكر الأمين العام على تقريره المفصل. ويسعدنا أن نرحب بالسيد بيرنارد كوشنر مجددا في المجلس. ونحن ممتنون له على عرضه الشامل والمفيد للغاية وقد تأثرنا بالتزامه القوي بالاضطلاع بمهامه الشاقة. ولا نزال نتأثر بحماسة الذي لا يضعف والذي نشهده في كل مرة يخاطب فيها هذا المجلس كما فعل بعد ظهر هذا اليوم. ونحن نقدر انفتاحه وصراحته في عرض القضايا والمشكلات التي تعين عليه وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن يواجهاها حتى الآن. فهو لا يتجنب هذه القضايا الصعبة. وهو يسلم صراحة بالأخطاء التي ارتكبت ولكن من خلال الاعتراف بها يبين الإجراءات العلاجية التي اتخذت. وإننا نرحب بهذه الصراحة وهذه الشفافية اللتين تبشران بالخير في التنفيذ المرحلي للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وخلال جلسات سابقة لمجلس الأمن بشأن كوسوفو أوضح وفدي بالفعل وجهات نظره فيما يتعلق بعدد من المسائل التي أثارها السيد كوشنر في إحاطته الإعلامية، وكذلك القضايا التي ترد في تقرير الأمين العام.

ومع ذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد مرة أخرى دعم ماليزيا القوي لقيادة السيد كوشنر لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وجهوده المبذولة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كوسوفو.

ومن الواضح أن البعثة أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نرحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن. ونلاحظ مع الارتياح أن البعثة رسخت تلك الإنجازات واستمرت في بذل طائفة كاملة من الجهود الإضافية لوضع أسس ملموسة للسلم والديمقراطية والحكم الذاتي، وكذلك للتنمية البعيدة الأمد وإعادة التعمير في كوسوفو.

ونشاهد الآن أداء سلسا نسبيا لدى مختلف المؤسسات أو الأجهزة التي أنشئت في كوسوفو: الهياكل الإدارية المشتركة المؤقتة، المجلس الإداري المؤقت، ومجلس كوسوفو الانتقالي. وتجري كذلك زيادة تمثيل طوائف الأقليات العرقية الكوسوفية في هذه الأجهزة الإدارية والاستشارية، بينما تبذل جهود لزيادة تعزيز فيلق حماية كوسوفو ودائرة شرطة كوسوفو. ونلاحظ أيضا أنه قد تم التوقيع على عدد من اللوائح الإدارية الهامة لتصبح قانونا.

ومن ثم فإن بعثة الإدارة المؤقتة تمضي على المسار الصحيح تجاه التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويشجعنا كثيرا ما نقله لنا السيد كوشنر ونحن نشجعه هو والبعثة على المضي قدما. وبالطبع سيعتمد النجاح على عاملين لهما أهمية بالغة: استمرار الدعم القوي من المجتمع الدولي، والدعم والالتزام والتعاون التام من كل زعماء وشعب كوسوفو.

وفي سياق النظر في الموضوع اليوم، يود وفدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، إننا نؤيد تأييدا تاما قرار السيد كوشنر وأعماله فيما يتعلق بإجراء انتخابات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كوسوفو يوم الأحد الماضي، الموافق ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ونظرا لولاية البعثة الإدارية المؤقتة وتعقيد الحالة الميدانية، فإن ذلك القرار وتلك الإجراءات كانت مستصوبة تماما. ونحن نشعر بالارتياح من أن هذه المناسبة مرت دون وقوع أحداث خطيرة. ويحدونا الأمل في أن يكون لنتيجة تلك الانتخابات أثر إيجابي على الحالة عموما في كوسوفو.

ثانيا، نرحب بإجراء عملية السجل المدني بنجاح في كوسوفو. وهذا قطعا أحد إنجازات البعثة الرئيسية، وبعبارة الأمين العام

> ”معلم بارز هام في طريق الإقليم نحو الحكم الذاتي“. (S/2000/878)

ويجري التركيز الآن على عمل الإعداد للانتخابات البلدية وإجراء الانتخابات نفسها عمليا في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونحن نتطلع إلى هذه الانتخابات. غير أن نجاحها لن يُضمن إلا بالدعم النشط من المجتمع الدولي، وكذلك بالدعم والتعاون من جميع القوى السياسية في كوسوفو، وفي آخر الأمر المشاركة الكاملة من جميع الناخبين المسجلين. وقد حثثنا مرارا على مشاركة كل الطوائف في عملية التسجيل وفي الانتخابات البلدية المقبلة. ونثق في أن جهود السيد كوشنر والبعثة في هذا الصدد ستؤتي ثمارها.

ثالثا، إن استمرار اضطراب الحالة الأمنية في كوسوفو غير مقبول على الإطلاق. وتكرار حوادث العنف

ذات الدوافع الإثنية والزيادة الظاهرة في حوادث العنف ذات الدوافع السياسية وأعمال المضايقة تلقي بظلالها على التقدم الملموس الذي أحرز في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتوجد أيضا عناصر غير مسؤولة تعمل على تخريب العملية. ويجب عدم التسامح مع أعمالها. ولذا فإننا ندعم الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة وقوة كوسوفو لمعالجة الحالة الأمنية بفعالية، بما في ذلك التدابير التي اتخذت مؤخرا لتحسين الحالة الأمنية عموما وتوفير الحماية لأعضاء الأحزاب السياسية. وبينما تعمل البعثتان على تعزيز قدرتهما على التعامل مع المشكلة الأمنية على نحو فعال، فإن النجاح سيعتمد في نهاية المطاف على الالتزام القوي وتوفر الإرادة السياسية والتعاون التام من جميع زعماء مختلف الطوائف العرقية في كوسوفو. ولذا فإننا نحث كل أبناء كوسوفو قادة وشعبا في جميع المستويات على الاضطلاع بدورهم في مكافحة التطرف وتشجيع الوئام بين الأعراق.

وفي سياق جهود البعثة المبذولة للحد من الجرائم، قد ترك في نفوسنا انطباعا قويا النجاح الذي حققته البعثة حتى الآن، كما عرضه اليوم السيد كوشنر بصورة حية، حيث انخفضت الجرائم من ذلك العدد الكبير المتمثل في ٣٠٠ جريمة كبرى في الأسبوع في حزيران/يونيه من هذه السنة إلى أقل من حوالي ٢٠ في أيلول/سبتمبر. وهذا أمر يثير الكثير من الإعجاب.

رابعا، لا تزال ميتروفيتشا بلا شك نقطة اشتعال محتملة في كوسوفو. ونحن نؤيد تماما الجهود التي تضطلع بها البعثة وقوة كوسوفو لتعزيز الأمن في هذه المنطقة. ومن الضروري أن تؤكد البعثة بسط سلطتها على الجزء الشمالي من كوسوفو، كما فعلت في المناطق الأخرى من الإقليم.

وأخيرا، لا تزال المسألتان التوأمان المتمثلتان في الأشخاص المفقودين واستمرار احتجاز أفراد من ألبان كوسوفو في سجون صربيا تمثلان شاغلا رئيسيا يقتضي حلا مبكرا. ونعلن عن ترحيبنا الحار بتعيين السفير هنريك أمنيوس مبعوثا خاصا مسؤولا عن هذه المسألة. ونأمل مخلصين في أن يسهم هذا التعيين إسهاما كبيرا في إيجاد حل شامل لهذه المشكلة الإنسانية الهامة والمتعلقة بحقوق الإنسان، التي ينبغي أن يكون لها أثر إيجابي على عملية المصالحة عموما في كوسوفو. ومع ذلك فإننا نوافق السيد كوشنر على ضرورة أن يمارس المجتمع الدولي وهذا المجلس ضغطا على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتغيير موقفها المتعنت إزاء هذه المسألة. فبدون الضغط اللازم ستحبط بلغراد جهود المبعوث الخاص وسيظل الأشخاص المفقودون مفقودين. وهذا غير مقبول على الإطلاق، وخاصة في ضوء ما نقله لنا السيد كوشنر للتو عن التعذيب الذي يتعرض له أولئك المحتجزون. وهذا مسلك شائن من قبل سلطات السجون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ينبغي أن تساءل عنه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر السيد كوشنر على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تقديم تقريره عن أنشطة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

لقد لاحظنا العديد من التطورات الإيجابية التي طرأت في كوسوفو بفضل جهود بعثة الإدارة المؤقتة في جميع مجالات مسؤولياتها، وخاصة إكمال عملية السجل المدني، وإصدار عدد من اللوائح التنظيمية، وخاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي للبلديات، والانتخابات البلدية، واعتماد إعلان إيرلي وأمور أخرى عديدة.

ونرى أن الإنجازات الحقيقية للبعثة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة تمثلت في المشاركة الجارية حاليا من جانب

الصرب المعتدلين في الهياكل المشتركة المؤقتة، واكتمال تمثيل أتراك كوسوفو في مجلس كوسوفو الانتقالي، وتعيين أكثر من ٤٠٠ من القضاة والمدعين العامين المحليين الإضافيين على أساس متعدد الأعراق، وكذلك تعيين قضاة ومدعين عامين دوليين إضافيين في محاكم المقاطعات في كوسوفو.

وفي ذات الوقت، لا تزال الحالة الأمنية الصعبة في الإقليم، وخاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات وحقوق الإنسان، تسبب لنا قلقا بالغا. فالعنف القائم على دوافع عرقية لم يتناقص. وبما أن كفالة بيئة آمنة، وكفالة السلامة والنظام العامين هي من المسؤوليات الرئيسية للوجودين المدني والعسكري الدوليين في كوسوفو، فإنها تمثل بدرجة كبيرة المقياس الذي يُحكم به على أنشطة البعثة وقوة كوسوفو عموما. وفي ظل هذه الخلفية، إن أنشطة البعثة وقوة كوسوفو لا تبعث على الارتياح التام وينبغي تكثيفها. والجدول الذي عُمم علينا جيد جدا، ولكنه ليس مقنعا تماما، لأن له عيبا واحدا في عنوانه: ”الجرائم الكبرى المبلغ عنها في كوسوفو“. فماذا عن الجرائم غير المبلغ عنها، ومن يحدد الاختلاف بين الجرائم الكبرى والصغرى؟

ومع ذلك، فإننا نؤيد المبادرات ذات الصلة التي قامت بها البعثة وقوة كوسوفو؛ وخاصة، قرار شرطة البعثة بشأن إنشاء قوة عمل أمنية خاصة لمكافحة العنف الموجه نحو أعراق معينة. ونأمل أن تكون وحدة شرطة خاصة من أوكرانيا، أكملت انتشارها في كوسوفو الأسبوع الماضي، ذات فائدة في هذا الشأن. واستيلاء قوة كوسوفو وشرطة البعثة مؤخرا على أسلحة ومتفجرات غير مشروعة في غراسانيتشا أيضا يستحق الإشادة. وبالنظر إلى تصاعد العنف القائم على دوافع سياسية في كوسوفو أثناء التحضير للانتخابات البلدية، فإن أنشطة البعثة الرامية إلى إنشاء فريق للتنسيق الإعلامي وقوة عمل تنفيذية لتنفيذ الاستراتيجيات الأمنية لمكافحة العنف السياسي قد جاءت في الوقت المناسب.

إننا نُقّيم تقييما إيجابيا قرار المفوضة السامية لحقوق الإنسان المتعلق بتعيين السفير أمنيوس ممثل السويد مبعوثا خاصا لها معنيا بالأشخاص المحرومين من الحرية فيما يتعلق بأزمة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ووفقا لتقرير الأمين العام، ستشمل ولاية المبعوث الخاص كل الأشخاص المحرومين من الحرية، بما في ذلك السجناء، والمحتجزين والأشخاص المفقودين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بغض النظر عن أعراقهم. ونرى أن الولاية تعكس نهجا موضوعا متوازنا تجاه هذه المسألة الحساسة للغاية.

وتعتبر المرحلة الأولى من السجل المدني، على الرغم من عدم المشاركة التام تقريبا من الطائفتين الصربية والتركية، عموما أنها اكتملت بنجاح قبل أكثر من شهر. وأُعلن في آب/أغسطس أن حوالي مليون شخص من سكان كوسوفو ممن تقدموا بطلبات قد تم تسجيلهم، وأُصدرت القائمة المكونة من ٥ ٥٠٠ مرشح سياسي للانتخابات البلدية.

ويجري استعراض عدد كبير من هذه الطلبات، ومن المزمع أن تنتهي هذه العملية بنهاية شهر أيلول/سبتمبر. ونحن نقدر العمل الذي اضطلعت به بعثة الإدارة المؤقتة للإعداد للانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر. في الوقت نفسه، ثمة معلومات متباينة، بما في ذلك ما أشار إليه السفير لافروف، ما يوحي بأن عملية التسجيل لم تمض كما يجب. ونخشى أن يكون من الصعب تصويب هذا الوضع قبل انتخابات ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو السيد كوشنر للتعقيب على هذه المسألة.

أما بالنسبة لمحطة صهر الرصاص في زفيتشان، وكما قلنا في شهر آب/أغسطس، فإن نوايا بعثة الإدارة المؤقتة بالاضطلاع بعملية تنظيف لهذه المحطة والمنطقة المحيطة، مسألة

نرحب بها تماما. لكن لا تزال هناك شكوك فيما إذا كان من الضروري حقا أن يتم الاستيلاء على هذا المجمع باستخدام القوة. كما أن من الأهمية بمكان أن نضمن بأن العمال السابقين في تربيكا جميعهم والذين لم تنقطع مظاهراتهم لن يحرموا من فرصة العودة إلى وظائفهم حالما يعاد فتح المجمع.

وعلمنا من تقرير الأمين العام بأن السيد كوشنر عرض تصوره الأولي لوضع ميثاق لمجتمع كوسوفو، يتضمن صياغة عدد من الأطر القانونية لحكم ذاتي موسع وحماية الجاليات خلال فترة الإدارة الانتقالية. ونظرا لأن هذا المفهوم لم يقدم بعد إلى مجلس الأمن، فنحن نرجو من السيد كوشنر أن يفعل ذلك بمجرد وضعه في صيغته النهائية. ونحن نرى أنه عند اعتماد هذا الميثاق، ينبغي تجنب المخاطرة باستباق الحكم على مسألة الوضع النهائي، لأن هذه الوثيقة سوف تتناول الجانب القانوني للحكم الذاتي الموسع لكوسوفو. ومن ثم، فإننا ندعو السيد كوشنر أن يتحلى باليقظة بشأن مضمون هذا الميثاق لضمان عدم النظر إليه على أنه بديل عن النتائج المحتملة لمفاوضات ممكنة حول الوضع النهائي لكوسوفو.

ولا يمكن أن أغفل في ملاحظاتي هذه أهم حدث شهدته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الآونة الأخيرة، ألا وهو الانتخابات الرئاسية، والاتحادية، والبلدية التي عقدت قبل ثلاثة أيام. ونحن على اقتناع بأنه أيا كانت نتائج الانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإن بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو يجب أن تواصل جهودها للوفاء بمسؤولياتهما الأساسية التي حددها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أي الترويج للحكم الذاتي الموسع لكوسوفو والحكم الذاتي في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع الاحترام الكامل لسيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية.

ختاما، أتمنى للسيد كوشنر وجميع العاملين في بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو كل نجاح في سعيهم لإنجاز ولايتهم.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوتي لأعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد برنارد كوشنر. وإننا نشكره على الإحاطة الإعلامية الصريحة عن التطورات في كوسوفو. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره الوافي عن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

يسلم وفدي بأنه على الرغم من التحديات العديدة التي ما زالت تواجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقد أحرز بالفعل تقدم خلال الشهور الخمسة عشر الماضية على عدد من الأصعدة، بما في ذلك، التعمير والإدارة المحلية والصحة والتعليم والخدمات العامة والزراعة وفي مجال حكم القانون. وإلى جانب ذلك، يشير التقرير إلى أن أسس الاقتصاد العام قائمة إلى حد كبير.

وتعد الجهود المنسقة التي تبذلها بعثة الإدارة المؤقتة لبناء القدرات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو، على جانب كبير من الأهمية من أجل استدامة طويلة الأجل. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع المساعدات التحضيرية المشترك بين بعثة الإدارة المؤقتة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يركز على تطوير قدرات التخطيط والإدارة في عدد من البلديات.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في عملية التسجيل المدني. وعلى الرغم من المشكلات الماثلة، يحدونا خالص الأمل أن تشعر جميع الأقليات العرقية في نهاية الأمر بالثقة الكافية للمشاركة في التسجيل المدني. كما نلاحظ التقدم ذي الصلة المحرز في عملية التحضير للانتخابات البلدية الوشيكة، بما في ذلك اعتماد اللوائح والقواعد الانتخابية الرئيسية التي تحكم، في جملة أمور، عناصر أساسية من عملية

الانتخابات والإجراءات لمنع أي محاولة للتزوير. ويعتقد وفدي أن مشاركة الأقليات مهمة على المدى البعيد، من أجل إقامة مجتمع متعدد الطوائف، الأمر الذي سيكون مستحيلا دون مصالحة بينها.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن قلق وفدي إزاء الحالة الأمنية، وحالة الأشخاص المحتجزين والمفقودين وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أن التقارير عن أعمال العنف ذات الدافع السياسي، تثير الانزعاج لما يمكن أن يترتب عليها من زعزعة للاستقرار، وإحباط الإنجازات التي تحققت بالفعل. لقد قطعت كوسوفو شوطا طويلا حقا خلال الشهور الخمسة عشر الماضية، ولا يمكن أن تجازف بفقد الدعم وعرقلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المحتملة.

ونلاحظ أن الأقليات لا تزال تعاني من التهديدات والتخويف والاعتداءات العنيفة. وقد تؤدي هذه الحوادث إلى تقويض المحاولات التي تبذل لتعزيز التعايش والتسامح. ولذلك، فإننا نثني على مبادرات السيد كوشنر لتحسين أحوال الأقليات، واتصالاته المباشرة بالسكان من الأقليات غير الصربية. ونضم صوتنا إلى دعوته زعماء كوسوفو لإدانة أعمال العنف، والالتزام باحترام نتائج الانتخابات البلدية، وتعزيز التسامح والتشارك بين شتى الطوائف.

وينظر وفدي بجدية شديدة إلى التقارير عن اكتشافات قوة كوسوفو من وقت إلى آخر لكميات كبيرة من الأسلحة. وبينما نشيد ببعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو لليقظة المستمرة التي تتحليان بها، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق للكميات الكبيرة من الأسلحة مختلفة الأنواع التي من البديهي أنها لا تزال متداولة.

وفيما يتعلق بمسألة المحتجزين والمفقودين، يعتبر وفدي هذه المسألة إحدى العقبات الكبرى أمام بناء السلم والمصالحة والتسامح، حيث أنها تبقى مصدرا رئيسيا للتوتر في العلاقات بين الطوائف. ولذلك نرحب بقيام المفوضة السامية لحقوق الإنسان بتعيين السفير هينريك أمنيوس مبعوثا خاصا يعنى بالأشخاص المحرومين من حريتهم. وألاحظ أن ولايته تشمل الأشخاص المحتجزين والمفقودين ذوي الصلة بأزمة كوسوفو، دون اعتبار للانتماء الطائفي. ونعتبر ذلك تطورا إيجابيا، ونأمل أن يساهم في حل هذه المشكلة التي تؤثر على سائر الطوائف في كوسوفو. وحري بأسر الأشخاص المفقودين والمحتجزين أن تعرف مصير أحبائها.

وبينما نرحب بالتراجع الكبير للجريمة والتحسن الواضح في سيادة القانون، لا سيما فيما يتعلق بتدريب القضاة والشرطة وتعيين أمين للمظالم، نلاحظ أن نظام المحاكم قد عانى من عدم الاتساق في نهجه بشأن القوانين القابلة للتطبيق، وقلة فهم القانون الدولي لحقوق الإنسان ذي الصلة. ولذلك نشيد بالبلدان التي قدمت المساعدة في العملية القضائية.

ونلاحظ، مع ذلك، أن الشرطة التابعة لبعثة الإدارة المؤقتة تؤكد أن الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء، مشكلة خطيرة ومتزايدة في كوسوفو. ونأمل أن يتم وضع مشروع اللائحة بشأن الاتجار هذا موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يحصل ضحايا هذا الاتجار لا على المساعدة المادية فحسب، بل أيضا المساعدة النفسية لتهيئتهم للتغلب على محنتهم.

في الختام، بودي أن أؤكد دعم جامايكا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحيي رجال ونساء البعثة تحت القيادة الدينامية الدؤوبة للسيد كوشنر وهم يسعون لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، رغم الصعوبات والقيود التي يعملون في ظلها.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع الهام. وأود أن

أشكر كذلك الأمين العام على تقريره، والممثل الخاص كوشنر على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي وافانا بها عن الحالة في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويشير وفدي، مع التقدير، إلى التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، بما في ذلك إكمالها في الوقت المحدد للمرحلة الأولى من عملية التسجيل المدني وإنشاء النظام القضائي وإرساء سيادة القانون وإصلاح نظام العقوبات فيما يتعلق بالأمن والإدارة، فضلا عن استمرار الحوار السياسي بين البعثة والسكان المحليين عن طريق الاجتماعات في قاعات المدن والقرى والبلديات في كل مقاطعة.

ورغم ازدياد الترويع والعنف ضد مجتمعات الأقليات العرقية فإن ما يغرينا هو عودة مجلس غراكانيتشا الصربي الوطني إلى الإدارة الانتقالية المشتركة ومجلس كوسوفو الانتقالي. وبالمثل فنحن نُقدر تمثيل الطائفة التركية في كوسوفو في مجلس كوسوفو الانتقالي. وفي هذا السياق فإننا نؤيد الممثل الخاص ونشجعه على مواصلة تقاسم قيم وثقافة المؤسسات الديمقراطية مع أبناء كوسوفو بطريقة تُشجعهم على العيش والعمل معا في وئام.

وبالنسبة للحالة الأمنية، فإن وفدي مشغول بازدياد العنف المدفوع سياسيا، وخاصة العنف الموجه ضد أفراد البعثة وقوة كوسوفو إلى جانب العنف ضد مجتمعات الأقليات العرقية في المقاطعة. ومرة أخرى تشجعنا سلسلة المبادرات التي يتخذها الممثل الخاص للتصدي لهذه المشكلة. وهي تشمل إنشاء قوة شرطة خاصة، بالتعاون مع قوة كوسوفو، وتحديد خطوات معينة لتحسن الأمن المادي لمجتمعات الأقليات العرقية.

وختاما، فإننا نشيد بالممثل الخاص، السيد كوشنر وبأفراد البعثة لتفانيهم وعملهم الرائع في كوسوفو نيابة عن المجتمع الدولي. وبهذا القول أود تأكيد رغبة وفدي في أن يرى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) واحترام الجميع لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مالي.

نظرا إلى أن معظم شواغل وفدي أعرب عنها المتكلمون السابقون فسأدلي بثلاثة تعليقات موجزة.

أولا، أضم صوت وفد مالي إلى أصوات الإشادة بالسيد برنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام وبكل الأفرقة التي أنشأها. وقد يسرت إحاطته اليوم تقييمنا الدقيق للتقدم الهام المحرز في الإدارة المدنية في كوسوفو. ولكن يبدو أن التقدم تعطل في الوقت نفسه بسبب استمرار أعمال العنف العرقي. ونحن نعتبر أنه يصعب الحفاظ على الإنجازات إذ ساد جو من العنف والخوف، ولذا نرى إيلاء اهتمام مماثل لتعزيز المصالحة والتسامح.

وثانيا، أنتقل إلى مسألة الانتخابات. فنحن نؤيد تأييدا كاملا العملية الانتخابية، وخاصة الانتخابات المحلية التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر. فهذه الانتخابات إسهام كبير في بناء مجتمع متعدد الأعراق. وحتى يمكن لشعب كوسوفو أن يستغل إمكاناته في هذه العملية، يبدو من المهم، بل ومن الضروري، أن تكفل مشاركة كل الجماعات العرقية في العملية.

وثالثا، فنحن نتفق مع ماليزيا وجامايكا وخاصة بالنسبة للتسجيل المدني والمختفين والمحتجزين.

وأخيرا، أكرر للسيد كوشنر مقدار التأييد الكبير من وفـدي لمبادراتـه الكثـيرة في مجـال تنفيـذ القـرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأستأنف الآن عملي بصفتي رئيس المجلس. أعطـي الكلمة للسيد كوشنر للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد كوشنر (تكلم بالفرنسية): أشكركم على كلمـات التقدير وعلـى انتقـاداتكم. ويبـدو لي أن التقديـر الإيجابي هو الفائز اليوم، ولكنني لست في وضع يسمح لي ، في رأيي، بالحكم على ذلك. وأعرب عن امتنـاني لسـفيري الاتحاد الروسي والصين لتزويدهمـا لنـا بالانتقـاد الـذي هـو فرصة لتحسين عملنا. إنني أكن احتراما بالغا لهذين البلدين ولشخصية السفيرين، وأود الرد عليهما بسرعة.

فقبل ١٥ شهرا لم يكن من المحتمل أن تتكلما بهذا الشـكل. وأرى بمنتـهى التواضـع أنـني فعلـت أقصـى مـا استطعت. وأعتقد أن الذين زاروا هذه المنطقة، كوسوفو، في مناسبتين علـى الأقـل، يمكـن أن يشـهدوا أن الحالـة تغـيرت جذريا وتغيرت عمليا، وتغيرت تقنيا وماديا، بل إنني أقول إنها تغيرت بصورة روتينية ويومية.

أما عن التغيير في المواقف والسلوك فالأمر يحتاج إلى وقت أطول. بل إن مجلس الأمن لا يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك. فالسلوك الإنساني له إطار زمني ليس هـو إطـار وسائل الإعلام أو إطار السياسة. ومع هذا فإنني أشاطركم نفاد الصبر والإحباط.

إن ثلاثة عشر قرنا من المواجهة بـين هـذه الفئـات العرقية وهذه الشعوب وهذه المجتمعات ثلاثة عشر قرنا من عدم العيـش سـويا، ثلاثـة عشـر قرنـا مـن عـدم التخـاطب بعضـهم مع بعض، ثلاثة عشر قرنا من عدم رؤية بعضـهم بعضا، فهل تريدون أن يتوقف العنف في ١٥ شهرا؟

إنني أفهم بالفعل نفـاد الصبر السياسي، ولكنـني أرى أيضا أن علينا أن نحكم العقل، والعقل قد يعود رويدا رويدا إلى كوسـوفو. فـلا تظنـوا أننـا غـير مبـالين للعنـف. فنحـن في الفريق الرائع الذي أتشرف برئاسته نُكرس كل طاقاتنا لمحاولة وقـف العنـف، والحـد منـه. انظـروا إلى مسـتوى العنــف في أمـاكن أخـرى مـن العـالم؛ فـلا تكـاد تكـون لكـم حاجـة إلى ذلك كي تصدقـوني. انظـروا فقـط للرسـم البيـاني للعنـف، وسوف ترون. إن كوسوفو ليست وحدها التي يوجد فيها عنف. إننا نبذل وقتنا في السعي مع الشرطة التي تشمل ٤٩ دولة لابتكار تدخلات للمجتمع الدولي، تكون أكثر فعالية. وللأسف وأنا أذكر أنه كان إلى جواري قبل عدة أشهر، الجنرال كلاوس راينهارت، لتأكيد ذلك فإن أمامنا إمكانية الطلب إلى جنود قوة كوسوفو التدخل لوقف ذلك العنف.

ولكنه ليس من وظيفة أي جندي أن يرتجل أعمال الشرطة المدنية، رغم أنه يؤدونها على نحو جيد جدا. وسوف نحتـاج، عنـد نقطـة مـا، أن نفعـل مـا حـث عليـه تقريـر الإبراهيمي: سيتعين علينا أن نهيئ الظروف اللازمة للسلام بحيث تتمكن بعثات حفظ السلام وبعثات فرض السلام لأن المرء لا يستطيع أن يحافظ على سلام غير موجود من القيام أعمالها. ويجب أن نفهم مدى ضرورة تدريب الشرطة الدولية سويا حتى تكون فعالة. ولا ينبغي، بالطبع، معاقبة ضباط الشرطة هؤلاء في أي بلد من أجل المشاركة.

لقد استمعت إلى انعدام صبر المجلس، وأنا أشارك في ذلك الانعدام للصبر. ونحـن نمـر كـل يـوم بذلـك الانعـدام للصبر. لقد قدم الأعضاء التحية للفريق الذي أتولى قيادته؛ ولوحدي لا يمكن أن أقوم بشيء، ولا أسـاوي شـيئا. لقـد عينني الأمين العام لرئاسة البعثة وهو شرف كبير. ولكنه لا يمكن القيام بشيء بدون الإخلاص والعمل الذي لا يكل من جانب جميع موظفي الوكالات، ومنظمة الأمن والتعاون في

أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة بصفة خاصة. فهم فريق ذكي ومخلص وخلاق يعمل ليلا ونهارا. وأعتقد أنه يمكن لأي شخص زار المنطقة أن يشهد بإخلاصهم في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللسلام في المنطقة. وإنني فخور أن أرأس ذلك الفريق الذي يعد في الواقع فريقا رائعا جدا.

ولقد تكلم السيد هولبروك ممثل الولايات المتحدة حقيقة عن اللحظة التاريخية التي نجتازها. ولا أريد في الوقت الحاضر أن أتخذ موقفا من الأحداث في بلغراد، ولكنني أعتقد أنني ربما أتجرأ على القول بأن هذه تعد فرصة فريدة لأصدقائنا الصرب وللشعب الصربي للتطلع إلى الديمقراطية. ولقد أظهروا رغبتهم في القيام بذلك. ويجب أن نساعدهم على عدم ضياع هذه الفرصة. وإنني متأكد من أن أغلبية الصرب وبالتأكيد أولئك الذين تعاملت معهم في كوسوفو والذين أعرف أنهم جاءوا من بلغراد وأماكن أخرى انتظروا هذه الفرصة بآمال كبيرة. ودعونا لا نخيب آمالهم. والواقع أنها فرصة للشعب الصربي لكي يرتقي إلى دعوته التاريخية في هذه المنطقة، من أجل السلام والعدالة والديمقراطية. ويتوقع أصدقاؤنا الصرب منا أن ندعمهم. ولقد استمعت لملاحظات السفير هولبروك المنعمة بالاطراء على البعثة، وأشكره بحرارة بالغة.

لقد لاحظ ممثل بنغلاديش عن حق أن الانتخابات ضرورية لاستعادة السلام. وأنا أوافق على ذلك وتوافق عليه أيضا ١٣ من ١٥ بلدا. ولا يعني ذلك أن الاثنين الآخرين مخطئان؛ ولكنها مع ذلك أغبية حسنة. وكيف نستطيع أن نأمل في استعادة الديمقراطية إذا لم نؤد سيناريو الانتخابات حتى نهايته ذاتها. ويبدأ هذا السيناريو بالانتخابات المحلية. وليس كثيرا أن نطلب بعد سنة ونصف تأييد المجالس البلدية الموجودة أو تعديلها. وتلك المجالس البلدية موجودة حقا وتشترك حقا في الإدارة بمشاركة البعثة. وهي تدير الحياة اليومية في البلديات. وسوف نقوم بإعطائها شرعية ديمقراطية ونضع تحت تصرفها وسائل أفضل. وهذا هو كل شيء. فالصرب يعملون بالفعل في تلك البلديات وسوف يواصلون القيام بذلك. ومما يؤسفني أن الصرب، مرة أخرى، لم يسجلوا أنفسهم للتصويت، ولكنني واثق من أنهم سوف يشاركون في تلك المحاولة.

هل تكفي مدة سنة ونصف؟ هل هي أطول مما ينبغي؟ وما هي الفترة الإضافية التي ينبغي أن تنتظرها؟ وهل ينبغي لنا أن ننتظر توقف العنف مرة أخرى؟ حسنا، لقد مرت القرون و لم تكن بالطول الكافي للقضاء على ذلك العنف. فهل ينبغي لنا أن ننتظر سنة أخرى، أو اثنتين أو ثلاث؟ وهل يوجد معيار؟ إنني لا أعرف. وسنرى إذا كان التاريخ سوف يبرئني؛ وإذا لم يبرئني فإنه سوف يبرئ بعض أعضاء المجلس، وسأكون أول من يعترف بالخطأ. ولكنني لا أعتقد أن التاريخ سوف يثبت خطئي. وأعتقد أن جذور الديمقراطية سوف توجد في تلك الانتخابات البلدية وأنها سوف تنتشر فيما بعد.

وهنا مرة أخرى، أفكر فيما قاله ممثل بنغلاديش: من أن الحالة الأمنية سوف تتحسن بفضل هذه الانتخابات، لأننا سنعطي المسؤولية للناس. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإظهار الاحترام لهم، والطريقة الوحيدة لكي نبين لهم أنهم مواطنون يتمتعون بحقوق كاملة. وآمل على الأصح أن يتقلص العنف خلال الحملة الانتخابية. وآمل ألا أكون مخطئا، ولكنه لمن المدهش وجود عنف أقل منذ بداية الحملة، كما لو كانت هذه الحملة قد تسببت في هذه الظاهرة نفسيا واجتماعيا. وإذا ما وفر المجتمع الدولي منفذا للإدلاء بهذه المجادلات، فستتوفر لنا جميعا الأسباب التي تبعث على الفرحة.

وبالأمس، وللمرة الأولى، كانت رابطة كوسوفو الديمقراطية، حزب السيد روغوفا، سلبية نوعا ما. ولقد رأينا

بالطبع، أول المظاهرات العامة التي قام بها السيد روغوفا؛ و لم يسبق قط وجود هذه الأعداد الكبيرة من الناس تتظاهر في برستينا. وألقى السيد روغوفا خطابا، و لم تقع حادثة واحدة. وكنت أنا نفسي أشهد بانتظام إطلاق حملات كل حزب حتى لا أكون انتقائيا. وأعتقد أن هذا شهد بداية الديمقراطية. وبذلك كانت هناك بالأمس واقعة هامة جدا في بريستينا. بداية حملة رابطة كوسوفو الديمقراطية. وقد لا يبدو ذلك هاما جدا، ولكنه يعد مدهشا في كوسوفو إذا فكرت في خلفية الفاعلين الرئيسيين: جيش تحرير كوسوفو السابق ورابطة كوسوفو الديمقراطية. وآمل أن يستمر هذا الاتجاه.

وأشكر ممثل فرنسا على إعطائي الفرصة للإعراب عن تقديري للفريق الذي أتولى قيادته، في بريستينا وفي جميع أنحاء البلد، والذين يعتبرون ناشطين أكثر من كونهم بيروقراطيين.

وهل سيتولد أي زخم من هذه الانتخابات في تلك المجتمعات المحلية؟ إنني أعتقد ذلك؛ وآمل ذلك. وهل سنرى رفضا للكراهية وتحركا نحو مواقع السلام والمصالحة؟ آمل ذلك. ومرة أخرى يتعين علينا أن نفهم أن هذه كانت جوانب متعارضة، وإنها كانت حقا تقاتل بعضها بعضا. وأقول لممثل الاتحاد الروسي إنه من التناقض أن أُنتقد لقيامي بتنظيم الانتخابات. ولقد سبق أن انتقدت عن حق لقبول أطراف معينة فرضت في البلديات أثناء الحرب. وبأي معجزة كان يمكنني التخلص منها سوى عن طريق معجزة الديمقراطية؟ إن معظم الذين فرضوا في البلديات سوف يرفضون بدون شك في المستقبل عن طريق التصويت، أو سيتولون مناصب أخرى. وآمل أن يتم ذلك بأفضل روح ممكنة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإمكانية إزاحة الذين لا يتمتعون بالشرعية في المناصب التي يشغلونها بالقوة. وهذه هي الطريقة التي أرد بها على بعض حجج السفير لافروف.

إن ذلك ليس لأني متفائل أكثر مما ينبغي؛ فإنني أحاول أن أكون واقعيا وإنني أحاول ألا أنسى حدودي أو المبادئ العظيمة للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي من عملي أن أنفذه، والذي أتولى تنفيذه عن طيب خاطر. ولكن دعونا نعتمد على الحقائق في جوانب نقدنا؛ فهي كافية.

واسمحوا لي أن أقول كلمة واحدة عن المقالة المنشورة في الفينانشيال تايمز. لم يسبق لي قط التحدث عن الاستقلال، مطلقا خلال سنة ونصف. لم يسبق لي مرة واحدة القيام بذلك علنا. وأنا أدرك أن الجملة الواردة في الفينانشيال تايمز كانت غامضة؛ وأنا أعرفها غيابيا وكما يمكن للمرء أن يتخيل، فإنني أقرأها. ولكن هذا كان مجرد تفسير خاطئ.

لقد اعترف سكان كوسوفو بأنهم يفكرون في الاستقلال. وأعتقد أننا يجب أن نطبق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يتحدث عن ''الاستقلال الذاتي إلى حد كبير''، وأن الكوسوفيين، أو بعضهم، يفهمون ذلك على أنه إشارة إلى مرحلة. وهذا لم يكن رأيي الشخصي. ولن تجدوني أبدا مُهملا في تفسير تلك العبارة، وأعتذر عن إساءة فهم كلمتي.

وأشير إلى الحادثة التي أشار إليها السفير الروسي، لا سيما أن معي هنا بطاقة زميله السيد فالري يغوشكين، الذي زارني لمدة ساعة ونصف الساعة. لقد سررت أيما سرور بلقائه والتحدث معه. نحن على علاقة طيبة. وفي أثناء فترة الساعة ونصف الساعة التي أمضيتها معه، لم يكن لديه أية شكاوى. و لم يذكر أي شيء عن إلقاء القبض على أي شخص. ولو أنه ذكر شيئا عن ذلك لبحثته ونظرت فيه. وأقدم، باسم المجتمع الدولي، الذي أمثله بصورة جزئية وليس باسم قوة كوسوفو، التي لا أمثلها اعتذاري إن كان السيد يغوشكين قد احتجز لفترة طويلة. وبالرغم من أي

لا ألتمس الأعذار لأي شخص، فإن السيد يغوشكين كان يعبر الحدود في وقت اتسم فيه الأمن بالأهمية، وحينما أدى الإعلان عن الانتخابات الاتحادية لا سيما الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى جعل الحالة قابلة للانفجار إلى حد كبير. وأعرب عن الأسف على احتجاز السيد يغوشكين لفترة طويلة عند الحدود. وأؤكد للسفير الروسي بأنه لم يكن هناك دافع خارجي لذلك.

ووردت الإشارة إلى تصرف منظمة أطباء بلا حدود. وأعرب عن امتناني لذلك. لقد شاركت في إنشاء تلك المنظمة. وآلمني إلى حد ما تصرف بعض الناس، الذين، بدلا من توجيه نقد بناء في حالة صعبة، غادروا احتجاجا ضد العنف. ولحسن الحظ، حل محلهم أطباء آخرون تابعون لتلك المنظمة وأعتقد أن احتجاجهم لم يحقق أية أغراض. ويتعين على المرء أن يحتج في بعض الأحيان، ولكن ينبغي ألا يكون احتجاج المرء ضد أصدقائه.

وأنا أوافق على أنه ليس هناك من يشعر بالسعادة إزاء هذا المستوى المفرط من العنف، ولكن العنف آخذ في الانخفاض بصورة مستمرة. ومرة أخرى، أقدم البيانات الإحصائية التي تظهر ذلك، بالرغم من أني لا أعلق أهمية كبيرة على الإحصاءات. حادثة واحدة تجعلني ساخطا أيضا. بيد أننا كنا إزاء حالة متفجرة بصورة حقيقية تاريخيا وإنسانيا واجتماعيا ونفسيا ومرضيا. كيف يتسنى توقع اختفاء تلك الحالة في سنة ونصف السنة؟ انظروا إلى ما يجري في بعثات أخرى لحفظ السلام. ولكني لن أكون قاسي الفؤاد بحيث أذكر بعضها بالاسم، إلا أن مستوى العنف عال جدا. هذا هو الحاصل. ومن الواضح أنه لا توجد بعثات حفظ سلام خالية من العنف. ولذلك، نبذل قصارى جهدنا ويعمل موظفونا مواصلين الليل بالنهار، ولكن ليس باستطاعتهم أن يحموا ظهر كل فرد أو أن يضمنوا الأمن الشخصي لكل فرد. ولسوء الحظ أن ذلك مستحيل.

ولنتأكد كل التأكد. الميثاق ليس قانونيا بأية حال. إنه ميثاق أخلاقي وعاطفي تماما. لقد طلبت منهم أن يضمنوا إجراء الانتخابات دون عنف كيما نصبح في وضع أفضل لمناقشة مستقبلهم. وبطبيعة الحال، لم أطلب من أي فرد أن يوقع على بيان سياسي أو قانوني.

وأعرب عن سروري لأن السفير الروسي أشار إلى الاستقلال الذاتي المؤقت، مثلما أشرنا نحن إلى ذلك في طوكيو. وسوف أحاول المضي قدما في هذا السياق، بفضل الميثاق، بعد الانتخابات البلدية. ونحن لم نقترح ذلك على الهيكل الإداري المؤقت المشترك، ولكننا حاولنا مواصلة المحاولات حسبما يشهد بذلك السيد إفانسوف الجالس خلفي، والمسؤول عن السياسة العامة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لقد حاولنا في كل يوم، أو في كل يوم تقريبا، مقابلة المسؤولين في بلغراد.

وأنا مسرور لأن السفير الروسي أشار إلى الجريدة الكوسوفية كوها ديتور وما جاء فيها من نقد صحيح لعملية التسجيل، ولكني كنت أود لو أنه أشار أيضا إلى تصحيح الجريدة لتلك المقالة، لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أشارت إلى أن المقالة استندت إلى أسس خاطئة تماما. وعلى أية حال، أنا مسرور للغاية لأنه ذكر تلك الجريدة، التي هي بالفعل مثال على الانفتاح الذهني المتزايد بين الصحف اليومية الكوسوفية.

أنا، بطبيعة الحال، سوف أعمل على تصحيح الأخطاء التي أشير إليها، ولكني لن أكون الشخص الذي يقوم بذلك. فهذه المسألة مردها إلى الهيكل الإداري المؤقت المشترك ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفيما يتصل بعملية

التسجيل، التي يتم تنفيذها وفقا للطرق الحديثة جدا باستخدام قواعد للبيانات، هناك عناصر معينة كانت معوجة وهذا أمر مفهوم. ولسوء الحظ، سوف يستغرق تفسير ذلك وقتا طويلا، ولكن توجد إجراءات تعرف بوصفها ''دعوات إلى تقديم عطاءات''. وفاز بتلك العطاءات هنود. لذلك، أرسلنا قواعد البيانات هذه باللغة الألبانية إلى الهنود. وحدثت أخطاء بين الفينة والفينة في إعادة كتابة أسماء الأشخاص أو الأماكن. من أجل ذلك قيل إن ٣٠ في المائة من قواعد البيانات كانت خاطئة. ولكن الحقيقة غير ذلك. نحن بصدد عملية تصحيح الأخطاء، التي نشعر بأنها تقع ضمن هامش من نسبة ١ إلى ٥ في المائة، الذي يعد بصورة أو أخرى هامشا مقبولا في جميع الانتخابات التي تخضع للمراقبة. لن يكون هناك هامش من الخطأ نسبته ٣٠ في المائة. أضمن لكم ذلك. نحن نعمل بلا كلل لتصحيح هذه المسألة.

لم تكن تلك المرة الأولى التي وردت فيها الإشارة إلى تلك الوثيقة الفنلندية. أنا شخصيا على استعداد تام لأن أتقدم بالتماس إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المسؤولة عن تلك التحقيقات، لتأخذ تلك الوثيقة الفنلندية في الاعتبار.

لقد قرأت أيضا البيان المتعلق بمكتب الاتصال الذي افتتحناه مع ممثلي بريستينا في ألبانيا. وأود أن أعرف لماذا، بالرغم من وجود ٣٠ مكتبا مماثلا مفتوحا في كوسوفو، بوصم ذلك البلد بالعار أكثر من غيره. أنا أعتقد أنه لا يوجد شيء في السياسات الدولية أو القانون الدولي يمثل قضية ضد ألبانيا. هذه مكاتب تجارية. ليس هناك تمثيل دبلوماسي فليكن ذلك واضحا. لا يوجد أحد في أي من هذه المكاتب يتمتع بمركز دبلوماسي.

أعتقد أني أجبت على كثير من الأسئلة التي أثيرت، وإن يكن ذلك بتفاصيل غير كافية عن نقطة معينة أثارها ممثل المملكة المتحدة. أنا متفق معه. أعلم أنه اقترح أسماء كثيرة ربما حوالي ٤٠ من القضاة والمدعين العامين، الذين نظر في أمرهم المسؤولون في الإدارة القانونية. لقد قيل بالفعل بعض من مرشحيه. لقد قابلت على التو أحدهم في بريستينا. وأشكر السفير البريطاني. هؤلاء القضاة يقدمون لنا خدمات مفيدة للغاية وأعتقد أننا بحاجة إلى المزيد من هؤلاء القضاة. وأشكره على اقتراح أسمائهم.

لقد قال ممثل الصين أن ثمة إصلاحات يتعين القيام بها، وأشكره على ذلك. نعم، بطبيعة الحال، وبالتأكيد لم تتمكن كافة الأقليات من التمتع بالحرية التامة، والتي ذكرت في إحاطتي الإعلامية، إننا نتمناها لهم. ويتعين علينا أن نغير العادات. ويتعين علينا أن نغير مجتمعا. هل شاهدتم مجتمعا يمكن أن يتغير في عام ونصف العام؟ أنا لا أشير إلى أي مجتمع من المجتمعات الممثلة هنا، ولكن تغيير المجتمعات يستغرق قرونا. لذلك، أنا لا أرى ثمة ما يستوجب العتاب، نظرا لما نبذله من جهود، على معجزة لم نحققها في هذه السنة ونصف السنة. أنا متأكد من أننا أو خلفاءنا سوف نحقق النجاح.

وفضلا عن ذلك، استجاب ممثل الأرجنتين على الفور موضحا أن الأمر معقد وصعب. نعم إنه معقد جدا وصعب جدا على المواجهة، بموارد محدودة. تلك المجتمعات المحلية ترفض الاتصال ببعضها. لقد وجه إلي سؤال عن بداية المصالحة، ولكن لم يكن هناك إصلاح لذات البين على الإطلاق. إذا أريد للمصالحة أن تتحقق، فيتعين أن يعرف الناس بعضهم بعضا. إنهم لم يعرفوا بعضهم البعض على الإطلاق. هذا، بعد كل شيء، أحد الأماكن الوحيدة في العالم التي لا يتكلم الناس فيها بين بعضهم البعض، ولا يتعلمون بنفس اللغة.

يوجد في المستشفيات أطباء من الصرب وأطباء من الألبان. إنهم يعملون معا ولكنهم لا يتكلمون مع بعضهم البعض. إنهم يأكلون على موائد منفصلة في قاعة الطعام. هذا مثال واضح لكل من يعرف المستشفيات. كان ذلك هو الحال: لم يتكلموا مع بعضهم البعض على الإطلاق. هذه هي البقعة الوحيدة في العالم التي بمقدورك أن تسأل مهندسا معماريا صربيا إن كان يعرف مهندسا معماريا ألبانيا، أو تسأل طبيبا صربيا إن كان يعرف طبيبا ألبانيا، لتجد أنه لا يعرفه. ببساطة، لا يرغب أحد في الإجابة، وعندما يعرفون شخصا ما ثمة دائرة نصف قطرها ٢٠٠ متر يعرف الجيران فيها الواحد منهم الآخر، ولكن لا أبعد من ذلك. إنه مجتمع خاص جدا ولكنه سيتطور مثلما تطورت كل المجتمعات الأخرى.

أود أن أشكر ممثل هولندا، الذي أشاطره شواغله، على دعم بلده لنا حتى الآن، وعلى تأييده المستمر لنا. وأنا بالغ الامتنان على ذلك. إننا نعرف أن بإمكاننا أن نلجأ إلى بعض الدول، مثل هولندا، في الظروف الملحة جدا عندما يتطلب الأمر اتخاذ قرارات سريعة. إنكم لم تفشلوا قط في الاستجابة لطلباتنا، وأنا ممتن لكم.

وأشكر كندا كذلك لأنها من بين الدول التي نتوجه إليها أحيانا مثلما نفعل بالنسبة إلى كل البلدان الممثلة هنا. ونأمل أن يفصح عنا لأننا نفعل ذلك أحيانا بشكل مفاجئ. وفيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك لوسائط الإعلام التي أشار إليها ممثل كندا، نعم، إنها نظرية للغاية، وينبغي لنا أيضا أن نطبقها. ولكن ما الذي يمكننا أن نتوقعه؟ إن المهاترات والاتهامات الشخصية تشكل جزءا، وربما جزءا أكثر مما يجب، من الحملة السياسية التي تشن يوميا مثلما يمكن أن نرى في الجرائد. هل ينبغي لنا أن نُوقف نشر جريدة ما عندما تنشر تنديدات حادة نوعا ما؟ إنها مسألة بالغة الحساسية لأننا نريد في الوقت ذاته أن نحترم حرية الصحافة.

لقد أغلقنا بالفعل جريدة ما لمدة ثمانية أيام؛ وكان ذلك أكبر مظاهر الحزم من جانبنا. والآن يوجد وسيط يحاول أن يجعل الصحفيين يفهمون أن من الضروري أن يلتزموا بتطبيق المدونة.

أشكر ممثل تونس على تشجيعه. وسأبلغ تحياته إلى المجلس الصربي الوطني. خفضوا مستوى العنف: حسنا، سأحاول أن أجيب مرة أخرى. نعم، إننا نحاول أن نخفض العنف كل يوم. إن العدالة أساسية بشكل مطلق. وبغية الحد من العنف، ينبغي ألا يفلت أحد من العقاب بعد ذلك، وبغية وضع حد للإفلات من العقاب، ينبغي أن تتمكن الشرطة من إلقاء القبض على المشتبه فيهم ومحاكمتهم. إن النظام القضائي مازالت تشوبه نواقص رغم أنه يتحسن ورغم أنه كانت هناك محاكمات ورغم أنه يوجد عدد كاف من القضاة لمعالجة هذه الحالة. تخفيض مستوى العنف ليس بمستحيل وإن كان صعبا.

ماليزيا أثارت خمس نقاط هي: الانتخابات ومشاركة الأقليات والجريمة وميتروفيتشا وبالطبع مسألة المفقودين. وإنني أقدر ذلك. لقد تكلمنا عن هذه الأشياء في الميدان. وإنني أحبذ الصراحة وأنا شخصيا أحاول أن أتوخى الصراحة، بيد أن ذلك ليس بسهل دائما، مثلما يعرف الدبلوماسيون. فأحيانا وبغية تحقيق التقدم، علينا أن نلجأ إلى الإقناع بدلا من الكلام بصراحة عن خيبة آمالنا. هذا ما تعلمته، وهو ما يثبت أن من الممكن أن نتعلم في أي سن.

وفيما يتعلق بما إذا كان من الممكن أن نصحح عملية التسجيل، طرح ممثل أوكرانيا ثلاثة أسئلة محددة، وأنا أقدر الملاحظات التي سبقت هذه الأسئلة. هل يمكن تصحيح عملية التسجيل في موعد لا يتجاوز ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر؟ كلا. إذا لم نقم بذلك من قبل، لا يمكننا أن نقوم به الآن. ومثلما قلت من قبل فإن عملية التسجيل

اضطلعت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموظفون التقنيون والسيد لافروف أشار إلى ذلك والعديد من الخبراء المستقلين الذين جاءوا وأسهموا في العملية. ولمدة ثلاثة أشهر حاولنا تصحيح عملية التسجيل. هل ستكون النتائج مقبولة بنسبة ١٠٠ في المائة؟ من المؤكد ليس بنسبة ١٠٠ في المائة بل نعتقد أنها ستقبل بنسبة تتراوح بين ٩٩ في المائة و٩٥ في المائة. وعلى أي حال، يمكن تصحيح هذه النسبة في اليوم ذاته الذي تجري فيه الانتخابات عندما يتوجه الناخبون إلى صناديق الانتخابات، ستتم التصحيحات باليد، وقبل ذلك، ستنشر قوائم الناخبين ونتيحها للناخبين في كل البلديات قبل أسبوعين من الموعد المحدد، ثم يمكن أن يقوم فريقنا بتصحيح القوائم للمرة الأخيرة باليد. وبعد ذلك يبقى يوم للتسجيل. ونأمل أن يتسنى تصحيح معظم العيوب وإن لم نتمكن من تصحيحها كلها. أما إعادة فتح العملية، فهذا غير ممكن، والسؤال لم يوجه بهذه الروح.

من الواضح أن عمال مصنع زفيكان لصهر المعادن دُفعت لهم أجورهم. كان في المصنع ٦٠٠ عامل ودفعت الأجور لـ ٠٠٠ ٣ شخص. وحتى الذين كان أجدادهم يعملون هناك جاءوا، ودفعت الأجور أيضا لكل العاملين في المصانع المتصلة بمصنع زفيكان لصهر المعادن. وحاولنا أن ندفع لهم بالدنانير؛ فكثيرا ما تلقيت انتقادات بسبب الدفع بالمارك الألماني، أولئك الأشخاص كانت بلغراد تدفع لهم بالدنانير طيلة سنوات. ولم يقبل بالدنانير إلا ١٠ في المائة في حين طلب ٩٠ في المائة الدفع بالمارك الألماني، ودفعنا لهم ماركات ألمانية. وندفع لهم أكثر قليلا مما كان يدفع لهم من قبل، ونرجو منهم أن يستأنفوا وظائفهم. ولم نضع بعد خطة تجارية لهذا المجمع، ولكننا عثرنا على المال وهو ما لم يكن من السهل أن نحصل عليه خلال مدة عام، وسنتمكن لذلك من ضمان أمن العاملين. وكان الأمن أول ما أخذناه في الاعتبار، ولقد طلبنا من ٣٠٠ من بين ٦٠٠ عامل من العمال السابقين في مصنع زفيكان أن يعودوا إلى العمل في المصنع. وحاليا يجري التفاوض على استجابتهم؛ فإنهم يريدون أن يعمل ٠٠٠ ٣ عامل أو لا يعمل أحد. وهذا غير ممكن، فقد كان هناك ٦٠٠ عامل فقط ولا يمكن تشغيل ٠٠٠ ٣ عامل. ونحن نتفاوض معهم ليتمكن ٣٠٠ من العمل الآن على أن ينضم آخرون إليهم بعد وقت قريب. وأعتقد رغم أن من الممكن أن أكون مخطئا أن خلال مدة تتراوح بين ستة وثمانية شهور تقريبا، سيتم إعادة تقرير الحد الأدنى من المعايير المتعارف عليها دوليا في المصنع، وبعد ذلك سنرى ما سنفعله. وخلال هذه المدة سيعمل الخبراء. ومن حسن الحظ، أن فرنسا والولايات المتحدة والسويد وفرت المال على وجه السرعة لكفالة الأمن والأمان، ونحن بدأنا العمل بالفعل بهذا المال.

وفيما يتعلق بالميثاق فهو ليس ميثاقا قانونيا بل عاطفيا أو حتى أخلاقيا، مثلما قلت من قبل، ”إذا أجريتم انتخابات نظيفة فستتكلم عن حكم ذاتي واسع النطاق“ مع قيام مناقشات في كل مكان وهو ما أشار إليه العديد من الممثلين.

وإجابة على ممثلة جامايكا، أقول إننا عثرنا على بعض مخابئ الأسلحة في البلقان. وهذا يجب ألا يثير الدهشة على وجه الخصوص. صحيح إنه لم يتم تسليم الأسلحة، بيد أن الأسلحة في البلقان بصفة عامة موجودة في كل مكان. وفي هذه المنطقة من البلقان بصفة خاصة موجودة بقدر أكبر. وبالطبع كلما عثرنا على المزيد كان ذلك أفضل. ويسعدني أيضا تعيين السفير أمنيوس. وهنا أيضا ينبغي أن تتضمن ولايته أسرى الحرب والمفقودين. بيد أن علينا أن نتحرك بسرعة، فقد تكلمت عن ٦٨ شخصا مضربين عن الطعام. ولا أعتقد أن من الممكن القضاء على العنف إلى حين توفر أنباء عن المفقودين حتى وإن كانت أنباء مفجعة لأنني على يقين من أن العديد منهم لقوا حتفهم. ويؤسفني

أن أقول ذلك. ولقد بدأت أقول ذلك لأسر المفقودين. فتعليق الآمال يكون مؤلما جدا أحيانا من الناحية النفسية بل إنه يضر أيضا بالمجتمع بأسره. وستنشر قريبا جدا اللوائح المتصلة بالاتجار. وأود أن أشدد على الدور الذي تضطلع به المرأة في الجمعيات في كوسوفو والدور الذي نأمل في أن تضطلع به في مجال الحد من العنف، وهو ما بدأ مع الحملة الانتخابية، والدور الذي تضطلع به المرأة في الحملة الانتخابية هو تشجيع المناقشات الديمقراطية، وربما أيضا الحد من العنف.

اسمحوا لي أن أقول لممثل ناميبيا إن الإشارة إلى السكان الأتراك تروق لي لأن الأقليات – أولئك الذين لم يكن لهم تمثيل في مجلس كوسوفو الانتقالي جاءوا أخيرا. وإنني أقدر التركيز على هذا الموضوع. لقد أجرينا مفاوضات كثيرة لنتأكد أن من الممكن أن يشارك كل أفراد الطائفة التركية في العملية الانتخابية. ومن المؤسف أنه طلب أن تكون اللغة التركية اللغة الرسمية الثالثة. وقد توصلنا إلى اتفاق مع أنقرة المفاوضات كانت صعبة ولكنها راعت المثل العليا الأساسية للديمقراطية وهو ما أسعدنا. وفي النهاية ورغم هذا الاتفاق، لم تقبل بعض الأطراف التركية الاتفاق وطالبت بأن تعامل لغة طائفتهم التي من المرجح أن يكون تعدادها ٢٠ ٠٠٠ نسمة على أنها لغة رسمية. هذا أمر معقد جدا ومن المستحيل أن نقبله. ورغم ذلك، فإن نصف أبناء الطائفة التركية سجلوا أسماءهم للتصويت بيد أن سكانا آخرين من الأتراك لم يتمكنوا من فعل ذلك بسبب الموعد المحدد. وإنني ممتن لهذا الاهتمام بتمثيل الأقليات.

أشكر الرئيس على الملاحظات التي أبداها، بصفته ممثلا لمالي، بشأن التقدم المحرز. لقد استخدم لفظتي المصالحة والتسامح.

وإنني أشاطركم شعوركم بأن المصالحة ضرورية. ولكني أعتقد أنه قبل المصالحة كما قلت هنا في المجلس من البداية لا بد أن نتكلم عن التعايش.

إن الجراح ما زالت طرية جدا، والصراع قديم جدا. فهناك ثلاثة عشر قرنا في جانب، وسنة واحدة في جانب آخر. ولا يمكننا الحديث عن المصالحة فورا. فلنتحدث عن التوفيق، وأولا وقبل كل شيء، عن التعايش السلمي. فعندما يتوقف كل مجتمع محلي عن تهديد الآخر، وعندما تتفق المجتمعات المحلية على الوضع القائم على الأقل، عندها أرجو أن نتمكن من فتح الباب أمام البداية الأولية للمصالحة. وهذا سيتطلب سنوات عديدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوشنر على إيضاحاته وعلى الإجابات التي زودنا بها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.